

إطار مقترح لأثر التكامل بين الوحدات البيئية بالجامعات المصرية في تحقيق التنمية المستدامة

محمد يوسف عبد المعطى (1) - سيد محمود الخولى (2) - وائل فوزى (2)
1) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (2) كلية التجارة، جامعة عين شمس

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تعظيم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لدى الوحدات البيئية للارتقاء بجودة الخدمات التعليمية المقدمة لعملائها أيضا تحقيق التنمية المستدامة لهذه الوحدات من خلال التكامل بين هذه الوحدات عينة الدراسة، وقد تضمنت تلك الدراسة وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة في جمع البيانات وطرق إعدادها، وتم اختيار مجتمع الدراسة طلاب جامعة عين شمس، والقاهرة وقد تم اختيار عينة متعددة المراحل باستخدام المقاييس وتطبيقها على عينة من طلاب الجامعات قوامها (114) طالب وطالبة من طلاب جامعة عين شمس وجامعة القاهرة وتوصلت الدراسة إلى: وجود علاقة بين الإمكانيات المتاحة للوحدات البيئية وبين تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات وان التكامل بين الوحدات البيئية يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة" وإلى تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات" وإلى تقليل المصروفات العامة لهذه الوحدات وإلى تعظيم الأرباح السنوية لهذه الوحدات وتوصى الدراسة أن تقوم الجامعة بتدعيم الوحدات البيئية ذات الطابع الخاص لما لها من دور هام في تقديم خدمات استشارية وتعليمية وتجارية لمختلف القطاعات بالدولة، وزيادة القدرات المعرفية والمهارات لدى القيادات العليا والعاملين بالوحدات البيئية ذات الطابع الخاص بالجامعة، وتطوير كفاءة الخدمات المقدمة من خلال التكامل بين الوحدات البيئية واعتبارها جزء من إستراتيجية تطوير هذه الوحدات أي جزء من هويتها وفلسفتها الإدارية.

الكلمات المفتاحية: التكامل - التنمية المستدامة- الوحدات البيئية

المقدمة

تحاول الدولة جاهدة في النهوض بالاقتصاد الوطنى وتحقيق الاكتفاء الذاتى وحياة كريمة للمواطنين ولكن جاءت جائحة كورونا ومشكلة سلاسل التوريد والحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع سعر الفائدة الأمريكى من قبل البنك الفيدرالى الأمريكى وما يكون له من آثار سلبية على كل اقتصادات العالم وكل ما سبق يزيد الأمور صعوبة على الدولة المصرية.

وتعتبر الإدارة بشقيها (الإدارة الوقائية والإدارة العلاجية) وهو ما يطلق عليه إدارة الازمات التي هي جزء من علم الإدارة ككل وهي أساس التنمية المستدامة ويقوم نجاح المؤسسات على مدى قوة نظام الإدارة وتقديمها والأخذ بالأساليب العلمية الحديثة المتطورة .

ومن ضمن أساليب تحقيق التنمية المستدامة هي التكامل حيث يعتبر التكامل والاندماج هي سمة العصر بين الكيانات الاقتصادية الكبيرة والصغيرة على حد سواء وذلك بغرض تعظيم الاستفادة من الامكانيات المتاحة لهذه الكيانات.

إن تحقيق التنمية المستدامة (المستمرة) يستهدف تحسين نوعية الحياة على أساس مستمر للأفراد والمجتمعات للأجيال الحالية والمستقبلية وزيادة معدلات النمو الاقتصادى هو مجرد آلية من بين آليات أخرى والسعى إلى الهدف النهائى وهو الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة (مسعد حمدى ، 2022)

مشكلة البحث

فى القرن الحادى والعشري وفى ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التى تعيشها بلادنا فحرى بنا ان نبحت عن كل ما من شأنه يعظم الأرباح من ناحية وتقليل المصروفات والتكاليف من ناحية أخرى ويجب الدراسة عن صيغة قابلة للتطبيق فى تحقيق التنمية المستدامة بالجامعات المصرية عن طريق التكامل بين الوحدات البيئية بالجامعة وهذا من شأنه يحقق نقلة نوعية فى أداء هذه الوحدات وبما يضمن الارتقاء بمستوى جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات وفى ضوء التقديم السابق نجد أنه على الرغم من الجهود المبذولة من بعض الجامعات المصرية نحو التحول إلى نموذج الجامعة المستدامة من اجل المساهمة فى تحقيق التنمية المستدامة الا ان هناك بعض المشكلات والعقبات التى تحول دون التحول نحو هذا النمط منها (عبدالناصر حافظ، 2019):

- 1- غياب الأنشطة الجامعية التى تحت الطلاب على الاستدامة البيئية وأهمية ذلك على المجتمع المحيط فضلا عن ضعف ارتباط المناهج الجامعية بالبيئة المحيطة مما يؤدى إلى الانفصال عن الواقع.
- 2- عدم التكامل بين الوحدات البيئية بالجامعات المصرية على مستوى كل جامعة بدلا من العمل بنظام الجزر المنعزلة
- 3- عجز منظومة التعليم العالى بالجامعات المصرية عن إمداد المجتمع بالقوى البشرية المؤهلة للقيام بهذا الدور فضلا عن غياب التفكير المستقبلي فى الشئون المجتمعية والتوجهات المدمرة نحو البيئة.
- 4- عدم وجود نظام فعال لتقييم أداء العاملين فى هذه الوحدات والارتقاء بهذا الأداء إلى المستويات المطلوبة.
- 5- عدم وجود تنسيق بين هذه الوحدات حيث إنها تعمل بنظام الجزر المنعزلة بسبب عدم الاستغلال الأمثل لإمكانيات كل وحدة.

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة فى التساؤلات التالية (فايز رزق الله، 2022):

- 1- ما العلاقة بين التكامل بين موارد هذه الوحدات وبين تحقيق التنمية المستدامة لها.
- 2- ما التوصيات والمقترحات الإجرائية لتفعيل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- 1- تسليط الضوء على الإمكانيات المتاحة لدى الوحدات البيئية للارتقاء بجودة الخدمات التعليمية المقدمة لعملائها.
- 2- تحقيق التنمية المستدامة لهذه الوحدات من خلال التكامل بين هذه الوحدات.
- 3- تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات عن طريق التكامل فيما بين هذه الوحدات
- 4- المساهمة فى فهم أوسع نحو كيفية تقليل المصروفات العامة لهذه الوحدات عن طريق التكامل فيما بينها

أهمية البحث

تحقيق التنمية المستدامة: يعد التكامل بين الوحدات البيئية أساسياً لتعزيز التنمية المستدامة فهو يساعد على توفير المعرفة والمهارات اللازمة للطلاب لفهم ومواجهة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التى تواجه العالم.

تطوير الوعي والمشاركة: تتطوى أهمية البحث فى تعزيز وعى الطلاب بقضايا البيئة والاستدامة ويشجعهم على المشاركة فى حل المشكلات المتعلقة بالتنمية المستدامة فى مجتمعاتهم

تعزيز القدرات: يساهم التكامل بين الوحدات البيئية فى تنمية القدرات والمهارات الحياتية للطلاب مثل التفكير النقدي والتعاون وحل المشكلات وهذا يساعدهم فى التأقلم مع تحديات العالم المتغيرة.

الاتجاهات العالمية: يعترف المجتمع العالمى بأهمية تكامل المسارات التعليمية فى المناهج الدراسية كأداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة وبالتالي يصبح البحث فى هذا المجال مهما لمساعدة المجتمع التعليمي فى تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة

تعزيز التعليم: تحسين جودة التعليم بشكل عام والعمل على ربط المعرفة والمفاهيم بشكل متكامل وعملى
تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: يشجع تكامل الوحدات البيئية على مستوى الجامعات المصرية على التفاعل بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة مما يؤدي إلى تحقيق التوازن المطلوب بين هذه الأبعاد (أميرة عوض، 2023)

كما تساعد هذه الدراسة مديري الوحدات بالجامعات المصرية (كجهات مستفيدة) فى التعرف على الاسس التي يتم بناء عليها الاستفادة من الامكانيات المتاحة تحت أيديهم والوصول بها للحد الأقصى مما يعظم الأرباح ويقلل المصروفات.

وكذلك التعرف على نقاط الضعف والثغرات الموجودة بداخل هذه الوحدات ومن ثم تفاديها وصولاً إلى معدلات أداء أفضل مما يجعل لهذه الوحدات دوراً مؤثراً فى العملية التعليمية. عن طريق المساهمة فى محاولة إزالة بعض العراقيل أمام تحقيق التكامل بين الوحدات البيئية بجامعة عين شمس وليستفيد منه القائمون على الإدارة ومتخذى القرار فى المنظمات والهيئات والمؤسسات خاصة فى الوحدات البيئية ذات الطابع الخاص والمساهمة فى الاستفادة من الامكانيات المتاحة لهذه الوحدات إلى الحد الأقصى وبدون إهدار أى فرصة للاستفادة بكل هذه الامكانيات مجتمعة. كما تساهم الدراسة فى توضيح أهمية دور هذه الوحدات فى العملية التعليمية قبل وبعد تخرج الطلاب من حيث تتقفيهم وصل مهاراتهم المختلفة وإعدادهم إعداداً حقيقياً لى يكونوا مؤهلين لسوق العمل

خروج الدراسة

- 1) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإمكانيات المتاحة للوحدات البيئية وبين تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات.
- 2) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكامل بين الوحدات البيئية وبين تحقيق التنمية المستدامة.
- 3) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكامل بين الوحدات البيئية وبين تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات.
- 4) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكامل بين الوحدات البيئية وبين تقليل المصروفات العامة لهذه الوحدات.
- 5) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكامل بين الوحدات البيئية وبين تعظيم الأرباح السنوية لهذه الوحدات.

الدراسات السابقة

(1) علا محمد السيد - دراسة تحقيق الجودة في التعليم ما قبل الجامعي للتنمية المستدامة - جامعة عين شمس - رسالة دكتوراه - 2015 .

هدفت الدراسة إلى: الوقوف على ماهية التنمية المستدامة وتحديد أهم مقومات استمرارية عملية التنمية المستدامة والوقوف على رؤية مصر 2030 وأهم التحديات التي تواجه هذه الرؤية.
النتائج: من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- التنمية المستدامة تعتمد على مقومات التنمية الاقتصادية حيث تركز على حسن إدارة الموارد المتاحة
 - نقاط القوة تكون في الحلول المبتكرة التي يمكن بها زيادة القدرة على مواجهة التحديات
- التوصية: ضرورة وضع إطار لمواجهة تهديدات التنمية المستدامة في محافظة القاهرة الكبرى.

(2) أحمد خيرى أمام - أثر تنمية المهارات الإدارية للعاملين بالوظائف الخضراء على فاعلية تطبيق التنمية المستدامة - جامعة القاهرة - كلية الإدارة والاقتصاد - 2017

هدفت الدراسة إلى: قياس أثر تنمية المهارات الإدارية للعاملين بالوظائف الخضراء على فاعلية تطبيق التنمية المستدامة

النتائج: وجود علاقة بين تركز الأنشطة والتلميذ واستخدام تكنولوجيا التعليم والمعلومات الحديثة في التعليم
التوصية: ضرورة تركز الأنشطة حول التلميذ/ضرورة استخدام تكنولوجيا التعليم والمعلومات الحديثة في العملية التعليمية / ضرورة الأخذ بمعيار التقييم الحقيقي.

(3) ريهام على حامد -أثر استخدام التطبيقات التكنولوجية على مستوى الأداء التعليمي في مجال تدريس المناهج الإلكترونية في كليات وأقسام الإعلام في مصر -كلية التربية بجامعة القاهرة- 2019

هدفت الدراسة إلى: التعرف على مدى الاختلاف في مستوى الأداء التعليمي باستخدام التطبيقات التكنولوجية الحديثة وخاصة المناهج الإلكترونية في كلية الإعلام بجامعة القاهرة وكلية الإعلام بجامعة فاروس بالإسكندرية.

- التعرف على مدى الاختلاف بين مستوى استخدام التطبيقات التكنولوجية في العملية التعليمية في كلية الإعلام بجامعة القاهرة وكلية الإعلام بجامعة فاروس بالإسكندرية.

- التعرف على مدى الاختلاف بين مستوى معوقات استخدام التطبيقات التكنولوجية في العملية التعليمية في كلية الإعلام بجامعة القاهرة وكلية الإعلام بجامعة فاروس بالإسكندرية.

النتائج: من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- ارتفاع مستوى الأداء التعليمي باستخدام التطبيقات التكنولوجية الحديثة وخاصة المناهج الإلكترونية وفقاً لآراء عينة الدراسة وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة التي تناولت موضوعات استخدام المقررات والمناهج التكنولوجية في العملية التعليمية.

-ارتفاع مستوى استخدام التطبيقات التكنولوجية في العملية التعليمية وفقاً لآراء عينة الدراسة وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة التي تناولت موضوعات استخدام التطبيقات التكنولوجية في العملية التعليمية

التوصية: تعميم تجربة استخدام التطبيقات التكنولوجية في العملية التعليمية على الجامعات المصرية

4) عبد الناصر حافظ - دور استراتيجية التكامل وأثرها في تحقيق التميز التنظيمي - دراسة تطبيقية في دائرة البحث والتطوير - جامعة بغداد - كلية الإدارة والاقتصاد - 2019

هدفت الدراسة إلى: لتوضيح دور استراتيجية التكامل وانعكاسها في تحقيق التميز التنظيمي لتحديد التصميم المناسب للمنظمات الحديثة.

النتائج: دائرة البحث والتطوير قد وظفت استراتيجية التكامل لتعزيز وإحداث المزيد من التغيير في عملية التميز التنظيمي وهذه النتائج جاءت متطابقة مع الفرضيات.

التوصية: ضرورة تبنى استراتيجية التكامل بين الوحدات الإدارية لتحقيق التميز التنظيمي.

6) فايز رزق الله حنا سليمان - نموذج مقترح لإدارة تحديات التنمية المستدامة في محافظات القاهرة الكبرى - كلية البيئية - جامعة عين شمس - رسالة دكتوراه - 2022 .

هدفت الدراسة إلى: الوقوف على ماهية التنمية المستدامة وتحديد اهم مقومات استمرارية عملية التنمية المستدامة والوقوف على رؤية مصر 2030 وأهم التحديات التي تواجه هذه الرؤية

النتائج: من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

-التنمية المستدامة تعتمد على مقومات التنمية الاقتصادية حيث تركز على حسن إدارة الموارد المتاحة

-نقاط القوة تكون في الحلول المبتكرة التي يمكن بها زيادة القدرة على مواجهة التحديات

-التوصية ضرورة وضع إطار لمواجهة تهديدات التنمية المستدامة في محافظة القاهرة الكبرى.

الدراسات الأجنبية:

7) Sammalisto Kaisu and Others, "Implementation of Sustainability in Universities as Perceived by Faculty and Staff – a Model from a Swedish University", Journal of Cleaner Production, Vol. 106, Nov 2015

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه الجامعات لتحقيق التنمية المستدامة والتعرف على أدوار هيئة التدريس والموظفين بالجامعات المستدامة وتحليل نموذج لجامعة السويد كجامعة مستدامة.

نتائج الدراسة: وجود خلط كبير في مفاهيم الاستدامة من وجهة نظر العاملين بها

التوصية: ضرورة إدماج مفاهيم الاستدامة في مختلف التخصصات الأكاديمية والتأكيد على دور الإدارة في الجامعة في

تحقيق التكامل والتدريب المستمر على أنشطة الاستدامة بالجامعة ومتابعة تنفيذها.

8) Holm Tove, Vuorisalo Timo and Sammalisto Kaisu, "Integrated Management Systems for Enhancing Education for Sustainable Development in Universities: A Memetic Approach" Journal of Cleaner Production, Vol. 106, Nov 2015

هدفت الدراسة: التعرف على التعليم من أجل التنمية المستدامة كإطار مفاهيمي والتعرف على العمليات ومسارات نظم الإدارة المتكاملة ودورها في دعم التنمية المستدامة بالجامعات.

فضلا عن دراسة حالة لبعض الجامعات من بلدان شمال أوروبا

نتائج الدراسة: وجود علاقة بين التعليم كنظام للإدارة المتكاملة وبين التنمية المستدامة بالجامعات الأوروبية

التوصية: ضرورة تعزيز البيئة والتنمية المستدامة مع أنظمة الإدارة المتكاملة

9) Jarle Trondal- connections between various administrative systems- Uro institutes -2022

هدف الدراسة إلى: تكامل أنظمة الحكم المحلي مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي
النتائج: عمليات التكامل الإداري تغزيناها درجة عالية من التوافق بين الهياكل التنظيمية الأنظمة الإدارية يتم تنظيمها
وفقا لمبدأ الغرض.
التوصية: ضرورة دمج وتكامل أنظمة الحكم المحلي مع كافة المؤسسات الخاصة بالاتحاد الأوروبي

الإطار النظري

لا شك أن التنمية أصبحت هدفا منشودة لكل ذي عمل في جميع مناحي الحياة اقتصادياً، واجتماعياً، وبيئياً، وسياسياً، وتكنولوجياً وفي كل مجال من شأنه أن يرقى بالفرد ورفاهيته، وأصبحت كذلك مقصود الحكومات فوضعت لها الخطط وجددت لها الأموال والطاقات. بل تعدى الأمر للتجديد في مفهوم التنمية وصولاً إلى الاعتراف بحق الأجيال القادمة من الاستفادة من موارد وطاقات البلد وهو ما عرف لاحقاً بالتنمية المستدامة وتعد التنمية المستدامة هدفاً استراتيجياً للمجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء كونها تجمع مجالات الحياة المتعددة وفق منظومة إدارية اقتصادية اجتماعية متكاملة. إن التنمية المستدامة تكتسب مكانة مهمة عند نقطة الالتقاء بين البيئة والاقتصاد والمجتمع، وأنه يجب على الحكومات أن تعمل على جعل سكان العالم أكثر وعياً واهتماماً بالبيئة وبمشاكلها ليمتلكوا المعرفة ومهارة التعامل مع تلك المشاكل

فالتنمية المستدامة في أبسط صورها هي نمط جديد من التنمية، تسعى إلى تحقيق التوافق بين أهداف التنمية الاقتصادية والمتطلبات البيئية والاجتماعية، كشرط لتحقيق نموها وضمان بقائها.

لذا يمكن اعتبار التنمية المستدامة قضية إنسانية وأخلاقية قبل أن تكون قضية اجتماعية واقتصادية، لكونها قضية مصيرية ومستقبلية تتحكم في أوضاع الأجيال القادمة، وهذا هو شرط الاستدامة، فبرامج التنمية التي جوهرها هو استنزاف الموارد دون التفكير في مصير الرصيد الطبيعي لتحقيق مكاسب مادية دون التفكير في مصير الأجيال القادمة تكون برامج تنمية رأسمالية بحتة لا تنتمي لبرامج التنمية المستدامة

- إن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودات، بل للبشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد.

- إن هذه التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها.

- إن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعياً وثقافياً، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئياً.

وبالتالي يمكن القول إن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان، ولكن ليس على حساب البيئة، وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجدها الطبيعية وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، أما بالنسبة للموارد المتجددة، فإنه يجب الترشيد في استخدامها، إلى جانب محاولة البحث عن بدائل لهذه الموارد، بالإضافة إلى محاولة الإبقاء عليها أطول فترة زمنية ممكنة، وفي كلا الحالتين فإنه يجب أن نستخدم الموارد بطرق وأساليب لا تقضي إلى إنتاج نفايات

بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها .

أهمية التنمية المستدامة: تتبع أهمية التنمية المستدامة من كونها تنطلق من مبدأ أن البشر مركز اهتمامها، حيث تستجيب لاحتياجات الجيل الحالي دون التضحية والمساس باحتياجات الأجيال القادمة، أو على حساب قدراتهم لتوفير سبل العيش الكريم. تظهر أهمية التنمية المستدامة فيما يلي (1): أنها تسهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازناً. (2) أنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الأثنية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة (3) تشجع على توحيد الجهود والتعاقد بين القطاعات الحكومية والخاصة حول ما يتم الاتفاق عليه، من أهداف وبرامج تسهم في تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة (4) تنشيط وتوفير فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتنتم في تفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع.

وانطلاقاً مما سبق ظهرت رؤية مصر ٢٠٣٠

رؤية مصر ٢٠٣٠ هي أجندة وطنية أُطلقت في فبراير ٢٠١٦ تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة. تستند رؤية مصر ٢٠٣٠ على مبادئ "التنمية المستدامة الشاملة" و"التنمية الإقليمية المتوازنة"، وتعكس رؤية مصر ٢٠٣٠ الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، قررت مصر في مطلع عام ٢٠١٨ تحديث أجندتها للتنمية المستدامة بمشاركة كافة أصحاب المصلحة من شركاء التنمية وذلك لمواكبة التغييرات التي طرأت على السياق المحلي والإقليمي والعالمي. واهتم الإصدار الثاني لرؤية مصر ٢٠٣٠ بأن تصبح رؤية ملهمة تشرح كيف ستخدم المساهمة المصرية الأجندة الأممية، وكيف سيخدم ذلك السياق العالمي. وتؤكد الرؤية المُحدثة على تناول وتداخل كل القضايا من منظور الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البيئي والاقتصادي والاجتماعي، فهي رؤية شاملة ومتسقة تتكون من استراتيجيات قطاعية للجهات الحكومية المختلفة. (علا محمد السيد، 2015)

وتم تحديث الرؤية للمرة الثانية في 2024 للتركيز على القطاعات التي تضررت بسبب كوفيد19 وبسبب الحرب الروسية الأوكرانية خاصة القطاعات الطبية والزراعية مثل سلعة القمح وهي سلعة استراتيجية وتركز رؤية مصر ٢٠٣٠ على الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة وذلك من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي ومشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية. يأتي ذلك جنباً إلى جنب مع تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، احتوائي ومستدام وتعزيز الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية من خلال الحث على زيادة المعرفة والابتكار والبحث العلمي في كافة المجالات. وتعطي رؤية مصر ٢٠٣٠ أهمية لمواجهة الآثار المترتبة على التغييرات المناخية من خلال وجود نظام بيئي متكامل ومستدام يعزز المرونة والقدرة على مواجهة المخاطر الطبيعية. كما تركز الرؤية على حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال الإصلاح الإداري وترسيخ الشفافية، ودعم نظم المتابعة والتقييم وتمكين الإدارات المحلية. وتأتي كل هذه الأهداف المرجوة في إطار ضمان السلام والأمن المصري وتعزيز الريادة المصرية إقليمياً ودولياً.

هيكل رؤية مصر ٢٠٣٠



أهداف أجندة التنمية المستدامة

الهدف الأول: جودة الحياة: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته: يتحقق الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته بالحد من الفقر بجميع أشكاله، والقضاء على الجوع، وتوفير منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية، وإتاحة التعليم وضمان جودته وجودة الخدمات الصحية، وإتاحة الخدمات الأساسية، وتحسين البنية التحتية، والارتقاء بالمظهر الحضاري، وضبط النمو السكاني، وإثراء الحياة الثقافية، وتطوير البنية التحتية الرقمية.

الهدف الثاني: عدالة واندماج: العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة: تسعى الأجندة الوطنية إلى تحقيق العدالة من خلال تحقيق المساواة في الحقوق والفرص، وتوفير الموارد في كل المناطق الجغرافية، في الريف والحضر على حد سواء، وتعزيز الشمول المالي، وتمكين المرأة والشباب والفئات الأكثر احتياجاً، ودعم مشاركة كل الفئات في التنمية، وتعزيز روح الولاء والانتماء للهوية المصرية.

الهدف الثالث اقتصاد قوي: اقتصاد تنافسي ومتنوع: تعمل مصر على تحقيق نمو اقتصادي قائم على المعرفة كما تعمل على تحقيق التحول الرقمي ورفع درجة مرونة وتنافسية الاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائق وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، كما تسعى إلى تحقيق الشمول المالي وإدراج البعد البيئي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية.

الهدف الرابع: المعرفة والابتكار والبحث العلمي (أحمد خيرى إمام، 2017): تتخذ مصر المعرفة والابتكار والبحث العلمي ركائز أساسية للتنمية، وذلك من خلال الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية والتحفيز على الابتكار ونشر ثقافته ودعم البحث العلمي وربطه بالتعليم والتنمية.

الهدف الخامس: الإستدامة البيئية: نظام بيئي متكامل ومستدام: نسعى إلى الحفاظ على التنمية والبيئة معاً من خلال الاستخدام الرشيد للموارد بما يحفظ حقوق الأجيال القادمة في مستقبل أكثر أمناً وكفاية ويتحقق ذلك بمواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية وتعزيز قدرة الأنظمة البيئية على التكيف والقدرة على مواجهة المخاطر والكوارث الطبيعية وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة وتبني أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

الهدف السادس: الحوكمة: حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع: تحقق حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع الكفاءة والفاعلية لأجهزة الدولة الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، لذا فرؤية مصر للمستقبل تضع الحوكمة والالتزام بالقوانين والقواعد والإجراءات في ظل سيادة القانون وإطار مؤسسي ضرورة لتحقيق الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد.

الهدف السابع: السلام والأمن المصري: تضع الدولة أولوية قصوى للأمن بمفهومه الشامل على المستويين الوطني والإقليمي كضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ عليها ويتضمن ذلك ضمان الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة المستدام والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والأمن المعلوماتي (وتأمين الحدود المصرية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

الهدف الثامن: تعزيز الريادة المصرية: حرصت الأجندة الوطنية على ارتباط أهدافها التنموية بالأهداف الدولية من جهة، وبالأجندة الإقليمية من جهة أخرى، لاسيما أجندة أفريقيا ٢٠٦٣ فبعد النجاح في استعادة الاستقرار أصبح هدف تعزيز مكانة مصر وريادتها على المستويين الإقليمي والدولي ضرورة لدفع عجلة التنمية الشاملة ويتحقق ذلك من خلال العديد من الآليات من ضمنها دعم تعزيز الشراكات إقليمياً ودولياً

ثانياً: الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر: 2050

في التاسع عشر من مايو من عام 2022، والتي يمكن وصفها بأنها "خطط وطنية طويلة الأجل تسعى لتجنب الآثار السلبية لقضية تغير المناخ بالتوازي مع الحفاظ على ما تحقق من تنمية وتقدم اقتصادي وصولاً لعام 2050. وقد حظيت باهتمام بارز من قبل الدولة المصرية ومختلف مؤسساتها المعنية، كما نُظر إليها باعتبارها محاولة سياسية جادة لتلافي التداعيات السلبية المحلية والعالمية لتغير المناخ لاسيما فيما يتعلق بالجوانب التنموية والبيئية.

بدأ الاهتمام السياسي المصري بهذه القضية منذ وقت مبكر؛ وتحديدًا منذ التسعينيات عام 1994 عندما وقعت مصر على اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية ثم على بروتوكول كيوتو عام 2005، مروراً بمشاركتها في أغلب المحافل الدولية ذات الصلة وتصديقها على مختلف القوانين المعنية بحماية البيئة والمناخ، وإعدادها للاستراتيجية الوطنية الأولى للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث عام 2011 ثم اعتمادها لاتفاقية باريس لتعزيز العمل العالمي للتصدي لتغير المناخ عام 2016 ثم إعداد استراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات عام 2018 وصولاً إلى إطلاق استراتيجية تغير المناخ 2050.

أما استراتيجية التنمية المستدامة 2030، والتي تركز بالأساس على "التخطيط طويل الأجل لتحقيق أهداف الدولة المتعلقة بالتنمية المستدامة بمفهومها الشامل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حتى عام 2030 فقد جرى التحضير لها منذ 2014 ثم إطلاقها في فبراير 2016 إلى أن تم تحديثها عام 2018 بحيث تتماشى مع التغيرات المحلية والعالمية الجديدة وكذا لكي تتوافق مع الأهداف الموضوعية لاستراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات الموقعة في العام ذاته.

الملاحظ هنا، أن التشابه الذي يصل إلى حد الارتباط بين الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050 من ناحية والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في مصر "رؤية 2030 من ناحية أخرى، ظهر في عدة جوانب منها الاهتمام السياسي الواضح بهما، وتسلسل التوقيت بحيث أن التعديلات التي طرأت عليهم كانت مترامنة وشملت تضمين الأبعاد التنموية والبيئية -المناخية بهما معاً مع اختلاف تركيز كل استراتيجية حيث تسلط الأولى الضوء على تجنب الآثار السلبية لتغير المناخ بينما الثانية على قضية التنمية المستدامة. "كما تشابهتا فيما يتعلق بسعي الاستراتيجيتين لتحقيق

بعض الأهداف المشتركة إضافة إلى بعض القواسم المشتركة الأخرى المتعلقة بالوسائل وآليات التنفيذ الخاصة بكل استراتيجية فضلاً عن تشابه التحديات التي تواجهها عند التطبيق.

ثالثاً: أهداف استراتيجية تغير المناخ 2050 وعلاقتها باستراتيجية التنمية المستدامة 2030

قبل استعراض الأهداف الرئيسية لاستراتيجية تغير المناخ 2050، يمكن القول أن هذه الاستراتيجية تعد بمثابة دليل أو مرشد لتحقيق هدف رئيسي ممثلاً في "التصدي للأثار السلبية الناتجة عن ظاهرة تغير المناخ (وفقاً لرؤية مصر (2030) وبالتالي تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع ومستدام في مختلف القطاعات الرئيسية بالدولة، مع الحفاظ على مواردها الطبيعية، والالتزام بالضوابط والمعايير البيئية، وكذا تقوية الدور المصري فيما يتعلق بالتصدي لظاهرة التغيرات المناخية عالمياً".

تهدف الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050 إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية يتفرع عنهم عدد آخر من الأهداف الفرعية كما يلي:

1) تحقيق نمو اقتصادي ومنخفض الانبعاثات في مختلف قطاعات الدولة:

تسعى الاستراتيجية إلى تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي "المراعي للشروط البيئية والمناخية" الأقل ضرراً على الإنسان وبيئته، من خلال تخطيط وإدارة ظاهرة تغير المناخ على مختلف المستويات والقطاعات المسؤولة عن عملية التنمية في مصر. (ريهام على حامد، 2017) يتفرع عن هذا الهدف أربعة أهداف فرعية أخرى:

أ - التركيز على مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة وزيادة نسبة الاعتماد عليها) .ولا سيما أنه وفقاً لتقرير التنمية منخفضة الانبعاثات الصادر في 2018، فإن نسبة مساهمة الطاقة "غير النظيفة" من الوقود والفحم وغيرها في حدوث الانبعاثات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري تبلغ نحو 64.5% من إجمالي الانبعاثات. (كما وصلت حجم إسهام الطاقة المتجددة "من الطاقة الشمسية والرياح" في إنتاج الطاقة الكهربائية في مصر نحو 4.4 % عامي 2019- 2020 ويستهدف أن تصل هذه النسبة إلى نحو 42% بحلول عام 2035

ب - تخفيض الانبعاثات البيئية الضارة بالمناخ الناتجة عن استخدام المنتجات البترولية غير النظيفة. بلغ استخدام مصر من الغاز الطبيعي بمحطات الكهرباء "كبديل أكثر أمناً يقلل من الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري" نحو 94.1% عامي 2019-2020، فضلاً عن تحقيق فائض من إنتاجه خلال السنوات الماضية، وذلك بالتوازي مع خفض نسب استخدام المازوت والسولار أيضاً.

ت - الاستغلال الأمثل والأكفأ للطاقة). حيث يضمن تحقيق استفادة قصوى من الموارد المتاحة "مواد خام أو طاقة كهربائية منتجة" وهو ما يعمل على توفر هذه المصادر اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية المستدامة باستخدام طاقة ذات انبعاثات أقل وهو ما يربط بين استراتيجيتي التنمية المستدامة وتغير المناخ.

ث - تبني اتجاهات الإنتاج والاستهلاك المستدام للحد من انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري - وخاصة في القطاع الزراعي - الذي يحظى بأهمية قصوى نظراً لتأثره الواضح بالتغيرات المناخية التي تؤثر في حجم الإنتاج الزراعي وبالتالي الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والمستدامة ككل - وبالتالي ينبغي العمل على زيادة إنتاجية القطاع مع ربطها بسياسات فعالة تخفض الانبعاثات الناتجة حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع في الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري نحو 9% عام 2018.

إجمالاً، يتماشى هدف التنمية الاقتصادية "منخفضة الانبعاثات" المدرج باستراتيجية تغير المناخ 2050 مع الهدف الثالث الموضوع باستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030" والذي ينص على "الاستدامة البيئية والوصول لنظام بيئي مستدام ومتكامل"، حيث يسعى هو الآخر إلى الحفاظ على التنمية والبيئة معاً، ومواجهة تحديات المناخ، والتوسع في مصادر المتجددة، واستدامة الموارد الطبيعية، والحفاظ على التنوع البيولوجي والبيئي. كما يرتبط أيضاً بالهدف الخامس من استراتيجية 2030 المتعلق "بتحسين البنية التحتية" حيث إنه لا توجد تنمية حقيقية ملموسة دون وجود بنية تحتية جيدة. وبالتالي فإن تقديم الخدمات الأساسية والكافية التي تنشط حركة السلع وترفع من معدلات النمو من ناحية، وكذا تعزيز موارد وأنظمة الطاقة المستدامة من جانب آخر يمثلان أهدافاً فرعية داخل استراتيجية 2030

(2) بناء المرونة والقدرة على التكيف مع تغيرات المناخ وتخفيف الآثار السلبية المرتبطة بتغير المناخ:
وينبثق عنه أربعة أهداف فرعية:

أ - حماية المواطنين من الآثار السلبية الصحية لتغير المناخ.
ب - تقليل الخسائر والأضرار التي يمكن أن تحدث لأصول الدولة والنظم البيئية عن طريق الحفاظ عليها من تأثيرات تغير المناخ.

ت - الحفاظ على موارد الدولة من تأثيرات تغير المناخ.

ث - وجود بنية تحتية وخدمات مرنة في مواجهة تأثيرات تغير المناخ.

ج - تنفيذ مفاهيم الحد من مخاطر الكوارث. يمثل ضرورة قصوى لمصر لكونها من أكثر الدول والمناطق الأكثر تأثراً بظاهرة التغيرات المناخية، حيث يسعى للتأكد من وجود وسيلة تنبؤ وإنذار يليها اتخاذ إجراءات على الأرض للتصدي لهذه المخاطر

ح - الحفاظ على المساحات الخضراء والتوسع بها). تساعد عمليات التشجير وزيادة الرقعة الخضراء على امتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون من الهواء كما تقلل من شدة درجة الحرارة وبالتالي يؤدي لخفض نسبة الانبعاثات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري

حيث أن الإنسان هو محور التنمية وفقاً لرؤية 2030 وهو ما جعل هدف "تحسين نوعية حياة المواطن ومستوى معيشته" يصبح هدفاً محورياً بها، فإن هدف "حماية المواطنين من الآثار السلبية الصحية لتغير المناخ ولا سيما بعد ظهور وباء كورونا الموضح باستراتيجية 2050 يصبح بالتالي امتداداً ووسيلة تنفيذية ونتيجة منطقية لهذا الهدف وما أوضحه بشأن أهمية الاستعداد الطبي والصحي الجيد"، وهو ما يتحقق أيضاً سواء في الجانب الطبي أو الاجتماعي والغذائي والسكني من خلال الاستعداد الجيد للتغيرات الصحية الطارئة، وتقديم رعاية صحية مميزة، وتطوير خدمات الطب الوقائي، وعمل خريطة صحية للأمراض المرتبطة بالتغيرات المناخية. إضافة إلى توفير المسكن الملائم، والغذاء الصحي الكافي "الأمن الغذائي"، وتطوير برامج دعم للفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً في المجتمع، وكذا التنبؤ الوبائي أو الترصد الاستباقي لأحوال الطوارئ المرتبطة بالتغيرات المناخية.

كما يرتبط هدفي "وجود بنية تحتية وخدمات مرنة في مواجهة تأثيرات تغير المناخ" و"تقليل الخسائر والأضرار التي يمكن أن تحدث لأصول الدولة والنظم البيئية عن طريق الحفاظ عليها من تأثيرات تغير المناخ" السابق الإشارة إليهما باستراتيجية المناخ بهدف "تحسين البنية التحتية" الموضح باستراتيجية 2030 حيث يعني الأخير بالأساس بتقديم الخدمات الأساسية ولا سيما في النقل والمواصلات وشبكات الطرق والصرف الصحي والمياه والكهرباء.. إلخ وكذلك

التوسع في توصيل الغاز الطبيعي لأكثر عدد ممكن بالمدن والقرى وداخل المشروعات السكنية المختلفة، فضلاً عن البنية التحتية الداعمة للمشروعات الزراعية والصناعية. لأنها من ناحية ستدعم في النهاية النمو الاقتصادي، وترفع مستوى المعيشة، ومستوى رفاهة المواطنين، وتجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وهو ما يمثل تدعيماً لاستراتيجية 2030. ومن ناحية أخرى لأن تحسين هذه الخدمات وتطويرها المستمر سيلقي الضوء عليها وسيعمل على التأكد من مدى جاهزيتها للتعامل مع التأثيرات المختلفة المتوقعة جراء تغيرات المناخ مثل ارتفاع منسوب سطح البحر، وتركز الأمطار، وزيادة درجة الحرارة وهو ما سيفعل من دور ومحورية استراتيجية 2050.

كما يتوافق هدف "الحفاظ على موارد الدولة من تأثيرات تغير المناخ" الموجود باستراتيجية المناخ مع هدف "الحوكمة والشراكة" الوارد برؤية 2030، حيث أن الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم إهدارها أو تخریبها -من خلال قواعد وقوانين ومؤسسات فاعلة تتميز بانخفاض معدلات الفساد بها -يعد جزءاً أساسياً من عملية تحقيق التنمية المستدامة؛ فالموارد الطبيعية التي تشمل (المواد الخام، والموارد الطبيعية، والأراضي الزراعية والصناعية) هي أساس التنمية الاقتصادية والإنتاج والاستثمار، ولذا فإن إدارة هذه الموارد من خلال وجود حكومة ومسؤولين أكفاء ونظم إدارة رشيدة سيعمل على الحفاظ عليها من تهديدات تغير المناخ ويعظم الاستفادة منها قدر الإمكان.

يتسق هدف "المرونة والتكيف مع التغيرات المناخية وتخفيف آثارها" الوارد باستراتيجية 2050 مع هدف "خلق نظام بيئي مستدام ومتكامل" المدرج باستراتيجية التنمية المستدامة 2030؛ حيث تصبح مواجهة تحديات تغيرات المناخ، واستدامة الموارد الطبيعية، والحفاظ على التنوع البيولوجي أهدافاً مشتركة تسعى لتحقيقها كلا الاستراتيجيتين.

(3) تحسين حوكمة وإدارة العمل في مجال تغير المناخ: ويتفرع عنه عدد من الأهداف الفرعية:

أ -تحديد أدوار ومسؤوليات مختلف أصحاب المصلحة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية وهو ما يسلط الضوء على أهمية التكامل المؤسسي بين مختلف القطاعات والوزارات في قضية متعددة الأبعاد مثل التغير المناخي.

ب -تحسين مكانة مصر في الترتيب الدولي الخاص بإجراءات تغير المناخ لجذب المزيد من الاستثمارات وفرص التمويل المناخي من أجل تنفيذ المشروعات والمقترحات البيئية وخاصة المتعلقة بالمناخ يستلزم وجود موارد مالية كافية. وتأتي الأخيرة إما من خلال الاعتماد على الخارج في شكل منح وقروض دولية والتي تدعم مشروعات خفض الانبعاثات وتقليل الأضرار الناتجة وغيرها أو من خلال التمويل الداخلي

ت -إصلاح السياسات القطاعية اللازمة لاستيعاب التدخلات المطلوبة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه . وذلك لضمان إسهام القطاع الخاص ومختلف الفئات ذات الاختصاص .وتعد سياسات وزارة الكهرباء والطاقة المصرية الخاصة بتنفيذ مشروعات الطاقة الشمسية -كتعريف التغذية والمزاد العلني -مثال جيد لتشجيع دخول القطاع الخاص في تنفيذ تلك مشروعات

ث -تعزيز الترتيبات المؤسسية والإجرائية والقانونية مثل نظام الرصد والإبلاغ والتحقق). حيث تعمل على تعزيز موقف مصر من قضايا تغير المناخ مما يؤدي إلى جذب مشروعات واستثمارات أكبر في هذا المجال، ويعد "المجلس الوطني للتغيرات المناخية" خطوة رئيسية في هذا السياق صفوة القول، يؤدي تحسين الحوكمة وإدارة العمل في مجال تغير المناخ إلى الإسهام في "خلق نظام بيئي مستدام ومتكامل" باعتباره أحد أهم أهداف التنمية المستدامة 2030، كما أنه يمثل جزءاً رئيسياً من أجزاء "الحوكمة والشراكة" أحد الأهداف المحورية بالاستراتيجية الوطنية للتنمية (2030).

4) تحسين البنية التحتية لتمويل الأنشطة المناخية:

ويستفرد عن هذا الهدف خمسة أهداف أخرى :

أ - الترويج للأعمال المصرفية الخضراء المحلية، وخطوط الائتمان الخضراء). لا سيما في ظل الاشتراطات التمويلية التي تضعها جهات التمويل حالياً، حيث يمكن إضافة الشق البيئي والاجتماعي كمكون أساسي تهتم به الجهات المصرفية المحلية، وذلك اقتداء بالمجتمع المصرفي الدولي مثل البنك الدولي وغيره

ب - الترويج لآليات التمويل المبتكرة التي تعطي الأولوية لإجراءات التكيف، على سبيل المثال السندات الخضراء. أصدرت مصر خلال النصف الثاني من عام 2020 أول طرح للسندات الخضراء -التي تهدف لجذب المستثمرين المهتمين بالمشاريع البيئية المناخية المستدامة - بقيمة 750 مليون دولار، وبالتالي أصبح لها الريادة في المنطقة في هذا المجال كما فتح ذلك الباب لها لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، وإدارة المخلفات، والنقل النظيف.

ت - مشاركة القطاع الخاص في تمويل الأنشطة المناخية والترويج للوظائف الخضراء. أظهرت الدولة المصرية حسن تعامل مع أزمة انتشار وباء كورونا، ساعدها في ذلك مساهمة فعالة للقطاع الخاص في مواجهة التحديات الجديدة، ومن ثم تأتي أهمية مشاركة القطاع في تمويل الأنشطة المناخية.

ث - التوافق مع الخطوط التوجيهية لبنوك التنمية متعددة الأطراف "تمويل الأنشطة المناخية". ينبغي أخذ اشتراطات المتعلقة بتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه التي وضعتها بنوك التنمية في الاعتبار لتسهيل الحصول على التمويل المطلوب لتنفيذ المشروعات المناخية البيئية والخطط المستهدفة بكفاءة عالية.

ج - البناء على نجاح برامج تمويل الأنشطة المناخية الحالية). والتي حققت مصر نجاحات في تمويلها من خلال ما سبق عرضه بشأن طرح السندات الخضراء، وكذا نجاحها المماثل في تنفيذ سياسات إشراك القطاع الخاص في مشروعات تمويل محطات الطاقة الشمسية مثل محطة بنبان "أكبر محطة توليد كهرباء من الطاقة الشمسية". يتضح أيضاً، إن "بناء اقتصاد قوي ومتنوع" كهدف تنموي رئيسي في استراتيجية التنمية المستدامة 2030 يساعد على تحسين البنية التحتية لتمويل الأنشطة المناخية من خلال تعزيز بيئة الأعمال، وتوسيع دور القطاع الخاص ودعم القدرة التنافسية له مع تحقيق الاستدامة المالية، إضافة إلى إدراج البعد البيئي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية للدولة وهو ما يؤدي لتعزيز الأنشطة المناخية الخضراء، والبحث عن مصادر تمويل جديدة ومبتكرة للمشاريع والأنشطة المناخية اللازمة للتخفيف من آثار ظاهرة تغير المناخ واحتوائها بأفضل قدر ملائم.

5) تعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وإدارة المعرفة ورفع الوعي لمكافحة تغير المناخ: وينبثق عنه عدد من الأهداف الفرعية:

أ - تعزيز دور البحث العلمي ونقل التكنولوجيا في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.

ب - تسهيل نشر المعلومات المتعلقة بالمناخ وإدارة المعرفة بين المؤسسات الحكومية والمواطنين.

ت - زيادة الوعي بشأن تغير المناخ بين مختلف أصحاب المصلحة صناعات القرارات أو السياسات، والمواطنين، والطلاب، والباحثين.

يمكن أن يدعم البحث العلمي -بالإضافة إلى إسهامه في التقدم وتحقيق التنمية المستدامة بشكل أساسي - في قضية تغير المناخ فيما يتعلق بالدراسات التي ستحلل الظواهر المناخية، والتنبؤ بالتغيرات المتوقعة ووضع خطط لمواجهتها أو تجنب آثارها. تمتلك مصر عدد من الأدوات البحثية من بينها بنك المعرفة المصري الذي يساعد الباحثين

العاملين في هذا المجال لتطوير أبحاثهم والاطلاع على أحدث ما تم التوصل إليه في المجال البيئي. كما تسهم التكنولوجيا في التأكد من تنفيذ نتائج الأبحاث ومدى تطابقها مع الواقع وكذا الاستفادة من تجارب الآخرين. وتمتلك مصر بنية تحتية جيدة في مجال الاتصالات مكنتها من الاستفادة من الانفتاح على العلوم البيئية والتطبيقية والمناخية. ومن أجل الاستفادة القصوى من الجهود البحثية والتكنولوجية والتعليمية، تؤكد استراتيجية تغيير المناخ على أهمية تشجيع التعاون بين المراكز البحثية والحكومية من جانب وصناع القرار من جانب آخر.

ونظراً لإيمان الدولة بأهمية دور التنمية المستدامة في المراكز البحثية والجامعية صدر القرار بإنشاء مركز التميز في التنمية المستدامة بجامعة عين شمس

مركز التميز في التنمية المستدامة بجامعة عين شمس

أنشئ مركز التميز للاستدامة بجامعة عين شمس، على أهداف علمية وبحثية شتى، تسهم في خلق الروابط بين الكليات المختلفة داخل الجامعة من الناحية البحثية والتدريبية والتعليمية والتوعية ووضع مقترحات مختلفة في مجالات الطاقة والمياه والتشجير بالإضافة إلى خلق روابط مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين في مصر وخارجها للبدء في علاقات ومشاركات مختلفة معهم سواء كجهات بحثية أو تصنيعية أو مجتمع مدني.

ويعد مركز التميز للاستدامة قاعدة بيانات لخبراء التغيرات المناخية والاستدامة والعلوم البيئية داخل الجامعة وخارجها لعمل الترابطات المختلفة بين المشاريع المختلفة في الكليات وتمتكن كل كلية من تحقيق أقصى استفادة لها من المشروعات البحثية.

ويأتي دور المركز حول ثلاثة أبعاد رئيسية، أولها البعد البحثي الخاص بتطوير العملية البحثية وخلق تعدد للتخصصات بين الكليات ودمج الأبحاث العلمية لخدمة المجتمع.

المشاركة في بعض المشاريع القومية مثل رصد الملوثات في الهواء المحيط. وأشارت إلى أن المركز يضم كوكبة من الاستشاريين المعتمدين، وكذلك أخصائيين بيئيين معتمدين في القياسات وتقييم الأثر البيئي ودفن المخلفات وكذلك التخلص من المخلفات الخطرة.

البعد الثاني لمركز التميز للاستدامة هو التوعية والتدريب وكيفية دمج التغيرات المناخية والعلوم البيئية ومفاهيم الاستدامة في المقررات الدراسية للمراحل الجامعية المختلفة، أما عن البعد الثالث فهو البعد المجتمعي أي البيئي وكيفية تحسين البيئة خاصة داخل الحرم الجامعي من تشجير ومياه وطاقة واستدامة وتوفير الموارد لكل الناس داخل الجامعة. (فايز رزق الله، 2022)

ويعمل المركز على خلق ترابط وشراكات مع أصحاب المصلحة الوطنية بما يخدم الجامعة لتحويلها لجامعة خضراء وذكية: «أعمدة إنارة بالطاقة الشمسية ومبان حاصلة على شهادات بأنها خضراء توفر المياه والطاقة، بجانب الاهتمام بالتحول الرقمي بما يقلل الاعتماد على الأوراق».

وعن مفهوم الاستدامة، تعني دمج العلوم مع بعضها وهي العلوم البيئية والمتعددة، بغرض خلق استفادات قصوى في مختلف التخصصات لأن الزراعة مرتبطة بالغذاء والطاقة مرتبطة بالعلوم الكهربية والهندسية والمياه مرتبطة بعلوم الري والزراعة، فضلاً عن استفادات قصوى في مجال التربية والإعلام والاقتصاد الأخضر الذي يستخدم في التخصصات البيئية.

اهتم المركز بعمل العديد من المحاضرات التوعوية للطلاب عن التغيرات المناخية وكيفية مواجهتها وأثارها السلبية والبصمة الكربونية وجهود الجامعة للتحول لجامعة خضراء.

وتم إنشاء مركز التميز للاستدامة بجامعة عين شمس، مبني على أهداف علمية وبحثية شتى، تسهم في خلق الروابط بين الكليات المختلفة داخل الجامعة من الناحية البحثية والتدريبية والتعليمية والتوعية ووضع مقترحات مختلفة في مجالات الطاقة والمياه والتشجير بالإضافة إلى خلق روابط مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين في مصر وخارجها للبدء في علاقات ومشاركات مختلفة معهم سواء كجهات بحثية أو تصنيعية أو مجتمع مدني.

أهداف المركز:

- تقديم الاستشارات والمعونة الفنية والقيام بإجراء المسوحات والبحوث الحقلية الخاصة بالتغيرات البيئية.
- القيام بالدراسات الخاصة بأنشطة التنمية والإدارة البيئية، والعمل على ربط البحوث الجامعية بالمجتمع.
- إجراء بحوث تقييم الأثر البيئي للمشروعات الزراعية والصناعية والسياحية والبتروولية والخدمية والمعمارية والتنمية في جميع القطاعات.
- القيام بإعداد الدراسات المرجعة البيئية للمشروعات القائمة بما يتوافق مع الاعتبارات البيئية بهدف توفيق أوضاع المنشآت القائمة والالتزام بالقانون رقم 9 لسنة 2009 واللوائح التنفيذية ذات الصلة.
- إجراء بحوث تقييم المخاطر البيئية ودراسة التوافق مع القوانين التي تنظم عمل المنشآت والمؤسسات والأنشطة التنموية.
- إجراء دراسات الرصد البيئي.
- تنظيم الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات على المستويين المحلي والإقليمي وفقاً للاحتياجات الخاصة.
- تنظيم دورات تدريبية متخصصة في نظم الإدارة البيئية والتقييم البيئي والرصد البيئي وفي مجال الاختبارات البيئية والوعي البيئي.
- نشر الوعي البيئي ودعم الدراسات المتعلقة بتنمية السلوك البيئي.
- تقديم المعونة الفنية الخاصة بإنشاء بنوك المعلومات البيئية.
- القيام بإجراء التحاليل اللازمة الخاصة بتلوث الماء، والهواء، والتربة، والنبات.
- إجراء التحاليل الكيميائية الخاصة بالمخلفات الصلبة والسائلة والغازية.
- القيام بإعداد دراسات وبحوث معالجة المخلفات والتدوير والاسترجاع وإعادة الاستخدام.
- ضم المركز خبراء من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم البيئية المختلفة: العلوم الأساسية، الطبية، الزراعية، الهندسية، الاجتماعية، التربوية، الإدارية، الاقتصادية، القانونية، والإعلامية (كما يوجد بالمركز معامل حديثة ومتكاملة لخدمة وتلبية متطلبات إجراء الدراسات.
- التعاون مع الوحدات المماثلة ذات الطابع الخاص بجامعة عين شمس وبيوت الخبرة الوطنية والإقليمية والعالمية في مجال التحاليل البيئية.

وحدة الحد من المخاطر البيئية بجامعة القاهرة: أنه في عام 1978 تم العمل على إنشاء وحدات مستقلة داخل جامعة القاهرة، وفي عام 1989 تم إنشاء مركز الدراسات والبحوث البيئية، كوحدة ذات طابع خاص بكلية التجارة جامعة القاهرة، ويقع المركز بمبنى العيوطي بكلية التجارة جامعة القاهرة، يتكون المركز من قاعات تدريبية مجهزة بأحدث الوسائل السمعية والبصرية اللازمة، ومعملين للحاسب الآلي، كما يتبع المركز مبني آخر خلف مدرج (هـ) بالكلية مخصص لوحدة الحاسب الآلي واللغة مجهز بمعملين للحاسب الآلي ومعلمين آخرين للغة الإنجليزية وفي عام 1995 تم إنشاء مركز الحد من المخاطر البيئية، وفي عام 2017 تم دمج المركزين معا.

يقوم المركز يقوم بدور هام، مثل:

تقييم الأثر البيئي لكافة المنشآت، حيث يتم تقديم الدراسة لوزارة البيئة لاعتمادها. يتم عمل دراسات جيوفيزيائية والتي من خلالها يتم العمل في إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة. المشاركة في بعض المشاريع القومية مثل رصد الملوثات في الهواء المحيط. (عادل سليمان، 2019)

المركز يضم كوكبة من الاستشاريين المعتمدين، وكذلك أخصائيين بيئيين معتمدين في القياسات وتقييم الأثر البيئي ودفن المخلفات وكذلك التخلص من المخلفات الخطرة. كما أن المركز يشرف على العديد من المحطات التابعة لوزارة البيئة موزعة في مختلف محافظات الجمهورية تعمل على مراقبة تلوث الهواء.

يعد الحد من مخاطر الكوارث جزء أساسي من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهو ضروري إذا أُريد للتنمية أن تكون مستدامة في المستقبل. وقد اعترفت بذلك عدة وثائق عالمية عن الحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة. Jarle Trondal، 2022 فقد اعترفت استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً (1994)، باعتبارهما أول إطار دولي رئيسي للحد من مخاطر الكوارث، بالروابط المتبادلة بين التنمية المستدامة واستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث. ومنذ ذلك الحين، تعزز هذا الترابط الوثيق باستمرار في إطار الاتفاقات العالمية الرئيسية، امتداداً من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة جوهانسبرغ التنفيذية (جوهانسبرغ، سبتمبر 2002)، إلى "إطار عمل هيوغو (2005-2015)" وإلى "المستقبل الذي نصبو إليه" (ريو، يونيو 2012)، وإلى إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث (سينداي، مارس 2016) وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

وتناولت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إدارة المخاطر والقابلية للتأثر بها في سياق قضاياها المواضيعية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية في دورتها 2004-2005، ثم في سياق الجفاف والتصحر في دورتها 2006-2007.

و بمناسبة اليوم العالمي للمياه لعام 2004، أصدرت المبادئ التوجيهية للحد من خسائر الفيضانات. ويهدف هذا المنشور المشترك بين الوكالات، الذي قادتته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إلى تزويد صانعي القرار بمجموعة من الخيارات للنظر فيها للحد من الخسائر المرتبطة بالفيضانات.

وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، الذي اعتمد في المؤتمر العالمي الثالث للأمم المتحدة المعني بالحد من مخاطر الكوارث وباعتباره صكاً يحل محل إطار عمل هيوغو، هو اتفاق طوعي غير ملزم مدته 15 عاماً، يتضمن سبعة أهداف وأربع أولويات للعمل.

وتعترف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالحاجة الملحة إلى الحد من مخاطر الكوارث وتؤكد من جديد على ذلك. وبالإضافة إلى الإشارات المباشرة إلى نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث هناك فرص محددة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الحد من مخاطر الكوارث. وذلك على سبيل المثال، عن طريق الحد من تعرض الفقراء للكوارث وضعفهم إزاءها أو بناء بنى تحتية قادرة على الصمود. وهناك أيضاً العديد من أهداف وغايات التنمية المستدامة التي يمكن أن تسهم في الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود، حتى عندما لا يكون الحد من مخاطر الكوارث مذكوراً بشكل صريح.

والغايات المتعلقة بتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار الهدف رقم 4 من أهداف التنمية المستدامة، من قبيل بناء وتحسين المرافق التعليمية وضمان حياة صحية، فضلا عن الأهداف المنصوص عليها في الهدف رقم 11 من أهداف التنمية المستدامة (المدن) وفي إطار الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة (تشييد بنى تحتية قادرة

على الصمود) تؤكد من جديد على العلاقة المتبادلة بين الحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة. من بين أمور أخرى يمكن ذكرها

(يتطلب الحد من مخاطر الكوارث التشارك في المسؤوليات بين الحكومات المركزية والسلطات الوطنية المختصة والقطاعات والجهات المعنية، بما يتناسب مع ظروفها الوطنية ونظام الإدارة المعتمد فيها.

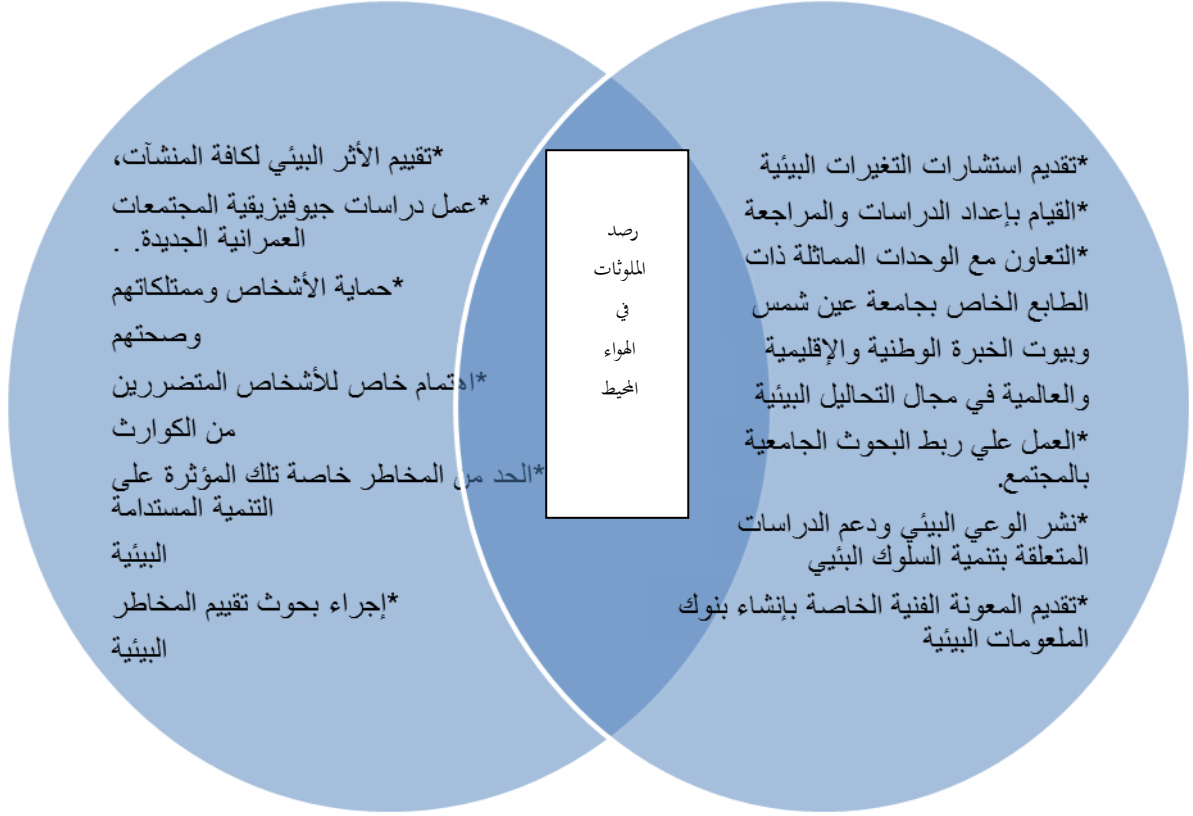
الهدف من إدارة مخاطر الكوارث هو حماية الأشخاص وممتلكاتهم وصحتهم ومصادر رزقهم ووسائلهم الإنتاجية، وكذلك الموارد الثقافية والبيئية، وفي نفس الوقت احترام وتعزيز حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية؛

يتطلب الحد من مخاطر الكوارث مشاركة كافة أطراف المجتمع وتعاونها في إطار شراكة. ويتطلب ذلك أيضا التمكين والمشاركة الشاملة والميسرة وغير التمييزية، وإيلاء اهتمام خاص للأشخاص المتضررين من الكوارث. وينبغي إدماج منظور شامل لأبعاد الجنس والسن والإعاقة والثقافة في أكثر من غيرهم، ولا سيما أشد الناس فقرا، في هذا السياق، إيلاء اهتمام جميع السياسات والممارسات، وتعزيز الدور القيادي للمرأة والشباب. وينبغي أيضا خاص لتحسين العمل التطوعي المنظم للمواطنين؛

يتوقف الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها على توافر آليات للتنسيق داخل القطاعات وفيما بينها، ومع أصحاب من قبل جميع مؤسسات الدولة ذات الصلة على جميع المستويات، ويتطلب التزاما للمسؤوليات بين جميع أصحاب المصلحة واضحا التنفيذية والتشريعية، على الصعيدين الوطني والمحلي، وتحديدًا في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية، من أجل كفاءة مد جسور التواصل والتعاون والتكامل في الأدوار وضمان المساءلة والمتابعة؛

في حين أن الدور التمكيني والتوجيهي والتنسيقي الذي تقوم به الحكومات الوطنية يبقى أساسيا ضروري تمكين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، بوسائل تشمل توفير الموارد والحوافز وتخويل مسؤوليات اتخاذ القرارات، حسبما يقتضيه الأمر؛

انفوجرافيك يوضح أهداف وأدوار كل من مركز التميز للتنمية المستدامة ومركز الحد من المخاطر والأهداف المشتركة فيما بينهم
من إعداد الباحث



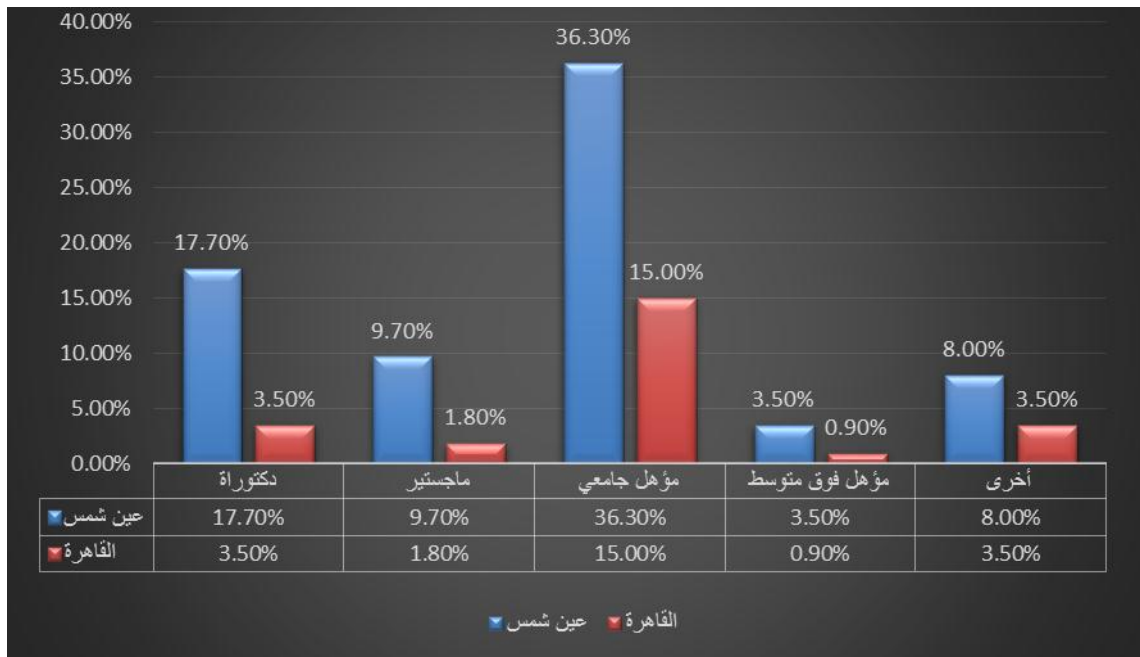
الدراسة التطبيقية

تمهيد: هدفت الدراسة التطبيقية إلى التعرف على آراء منتسبي مركز التميز في التنمية المستدامة بجامعة عين شمس ووحدة الحد من المخاطر البيئية بجامعة القاهرة بغرض التوصل إلى "إطار مقترح لأثر التكامل بين الوحدات البيئية بالجامعات المصرية في تحقيق التنمية المستدامة"، وقد تضمنت تلك الدراسة وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة في جمع البيانات وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما تضمنت وصفاً للإجراءات التي استخدمت في توزيع أداة الدراسة واستخدامها في جمع البيانات، والمعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة، واختبار الفرضيات، وانتهاءً بنتائج الدراسة، والتوصيات المناسبة في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها.

الخصائص الشخصية لعينة الدراسة: تهدف الخصائص الشخصية تحديد سمات عينة الدراسة، وتشتمل على الاسم (اختياري)، والنوع، والسن، والمستوى التعليمي، والوظيفة، وسنوات الخبرة،

المؤهل * الجامعة Cross tabulation

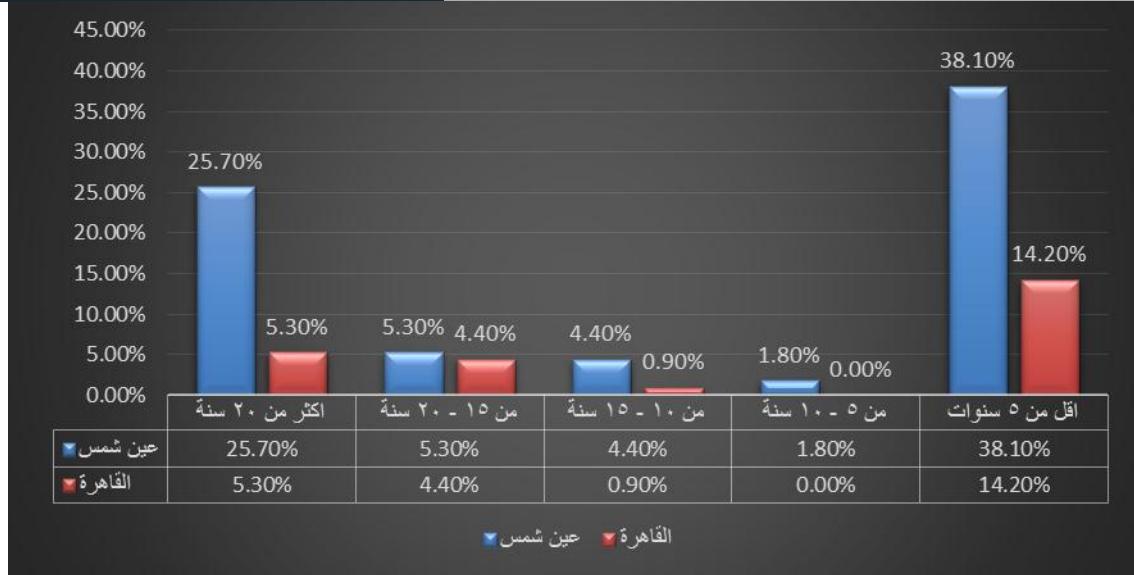
		الجامعة		Total
		عين شمس	القاهرة	
دكتورة	Count	20	4	24
	% of Total	17.7%	3.5%	21.2%
ماجستير	Count	11	2	13
	% of Total	9.7%	1.8%	11.5%
مؤهل جامعي	Count	41	17	58
	% of Total	36.3%	15.0%	51.3%
مؤهل فوق متوسط	Count	4	1	5
	% of Total	3.5%	0.9%	4.4%
أخرى	Count	9	4	13
	% of Total	8.0%	3.5%	11.5%
Total	Count	85	28	113
	% of Total	75.2%	24.8%	100.0%



توزيع عينة الدراسة بحسب المؤهل: تنوعت عينة الدراسة بين جامعة عين شمس وجامعة القاهرة، فقد كانت نسبة الدكتوراه في جامعة القاهرة 3.5% كانت بجامعة عين شمس 17.7% ونسبة الماجستير في جامعة القاهرة 1.8% كانت بجامعة عين شمس 9.7%، ونسبة المؤهل الجامعي بجامعة القاهرة 15% كانت بجامعة عين شمس 36.3% ونسبة المؤهل فوق المتوسط من جامعة القاهرة 1% وجامعة عين شمس 3.5% ونسبة الأخرى في جامعة القاهرة 3.5% كانت بجامعة عين شمس 8%

الخبرة * الجامعة Cross tabulation

		الجامعة		Total	
		عين شمس	القاهرة		
الخبرة	أكثر من 20 سنة	Count	29	6	35
		% of Total	25.7%	5.3%	31.0%
	من 20 - 15 سنة	Count	6	5	11
		% of Total	5.3%	4.4%	9.7%
	من 15 - 10 سنة	Count	5	1	6
		% of Total	4.4%	0.9%	5.3%
	من 10 - 5 سنة	Count	2	0	2
		% of Total	1.8%	0.0%	1.8%
	أقل من 5 سنوات	Count	43	16	59
		% of Total	38.1%	14.2%	52.2%
Total	Count	85	28	113	



توزيع عينة الدراسة بحسب الخبرة: تنوعت عينة الدراسة بين جامعة عين شمس وجامعة القاهرة، فقد كانت نسبة الخبرة الأكثر من 20 عام في جامعة القاهرة 5.3% كانت بجامعة عين شمس 25.7% ونسبة الخبرة من 15: 20 سنة في جامعة القاهرة 4.4% كانت بجامعة عين شمس 5.3%، ونسبة الخبرة من 10: 15 سنة عام في جامعة القاهرة 1% كانت بجامعة عين شمس 4.4% ونسبة الخبرة من 5: 10 سنوات بجامعة القاهرة 0% وجامعة عين شمس 1.8% ونسبة الخبرة أقل من 5 سنوات في جامعة القاهرة 14.2% كانت بجامعة عين شمس 38.1%

● تم إدخال البيانات للحاسب الآلي بعد ترميزها وتحويلها إلى قيم رقمية، واستخدم البرنامج الإحصائي SPSS24، وقام بالتحليلات التالية:

اختبار الاتساق الداخلي لتعظيم الاستفادة من الإمكانات المتاحة لدى الوحدات البيئية طبقاً للجدول التالي:
المحور الأول: تعظيم الاستفادة من الإمكانات المتاحة لدى الوحدات البيئية

Item-Total Statistics

		Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
Q_1	يمكن تحقيق الاستفادة من خلال التكامل بين إمكانات كل وحدة.	24.45	16.982	.406	.560
Q_2	هناك فرصة في المستقبل لتحقيق المزيد من التكامل بين الوحدات.	24.43	17.266	.376	.566
Q_3	التكامل بين الوحدات يشكل عبء على ميزانية كل وحدة.	24.05	16.854	.240	.586
Q_4	لا يمكن تحقيق التكامل بين الوحدات المتشابهة في طبيعة العمل.	24.19	17.158	.243	.585
Q_5	يمكن تحقيق التكامل بين الوحدات المتشابهة في طبيعة العمل.	24.32	17.344	.241	.586
Q_6	يتم تحقيق ميزة تنافسية من خلال التكامل بين الوحدات	23.61	16.311	.226	.594

يوضح الجدول أن كل معاملات الارتباط المبينة موجبة، وذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية 0.01، وأنها تراوحت بين 0.226، 0.406 والذي انعكس على معاملات الصلاحية حيث تراوحت بين 0.560 ، 0.594 وبذلك يتميز هذا المحور بالاتساق الداخلي بين عباراته.

اختبار الاتساق الداخلي لتحقيق التنمية المستدامة لهذه الوحدات من خلال التكامل بين هذه الوحدات طبقاً للجدول التالي:

المحور الثاني: تحقيق التنمية المستدامة لهذه الوحدات من خلال التكامل بين هذه الوحدات

		Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
Q_7	يتم تحقيق التنمية المستدامة بالوحدات في حالة التكامل بين الوحدات	24.03	16.955	.259	.582
Q_8	لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بالوحدات إلا في حالة التكامل فيما بينها	24.27	17.322	.282	.578
Q_9	يعد التكامل بين الوحدات من ضمن اشتراطات تحقيق التنمية المستدامة	22.48	17.020	.204	.595
Q_10	التكامل بكافة أنواعه وأشكاله بين الوحدات يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة	22.42	16.086	.298	.573
Q_11	التكامل الإداري فقط بين الوحدات يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة	22.36	16.233	.275	.579
Q_12	التكامل التكنولوجي فقط بين الوحدات يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة	9.00	7.232	.527	.696
Q_13	التكامل الفني فقط بين الوحدات يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة	9.08	7.485	.579	.690

يوضح الجدول أن كل معاملات الارتباط المبينة موجبة، وذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية 0.01، وأنها تراوحت بين 0.204، 0.579 والذي انعكس على معاملات الصلاحية حيث تراوحت بين 0.573، 0.690 وبذلك يتميز هذا المحور بالاتساق الداخلي بين عباراته.

المحور الثالث: تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات عن طريق التكامل فيما بين هذه الوحدات

		Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
Q_14	تتحسن جودة الخدمة المقدمة للطلاب من خلال الاستفادة من الإمكانيات المتاحة	9.13	7.241	.647	.673
Q_15	التكامل بين الوحدات يؤدي إلى تحسين الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات	8.78	6.817	.477	.711
Q_16	التكامل بين الوحدات يؤدي إلى ظهور فرص أكثر في تحسين جودة الخدمة.	8.49	7.056	.288	.791
Q_17	اندماج الوحدات المتشابهة في وحدة واحدة يؤدي إلى تحسين الخدمة المقدمة.	9.11	7.381	.571	.689
Q_18	تركيز الوحدات في مكان واحد يؤدي إلى اتخاذ قرارات في صالح تقديم الخدمة.	7.33	2.829	.403	.076
Q_19	وجود خدمات عديدة ومتنوعة في مكان واحد هو أمر في صالح العميل.	7.29	2.780	.369	.094

يوضح الجدول أن كل معاملات الارتباط المبينة موجبة، وذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية 0.01، وأنها تراوحت بين 0.288، 0.647 والذي انعكس على معاملات الصلاحية حيث تراوحت بين 0.076، 0.791 وبذلك يتميز هذا المحور بالاتساق الداخلي بين عباراته.

المحور الرابع: تقليل المصروفات العامة لهذه الوحدات عن طريق التكامل فيما بينها

Item-Total Statistics					
		Scale	Scale	Cronbach's	
		Mean if	Variance	Alpha if	
		Item	if Item	Item	
		Deleted	Deleted	Deleted	
			Corrected		
			Item-Total		
			Correlation		
Q_20	التكامل بين الوحدات يؤدي إلى تقليل مصروفات هذه الوحدات.	5.65	3.907	-.186	.779
Q_21	التكامل بين الوحدات يؤدي لتحقيق وفورات في مصروفات الوحدات.	7.28	2.580	.452	-.009 ^a
Q_22	التكامل بين الوحدات لا يؤدي لتحقيق وفورات في مصروفات الوحدات.	3.80	1.896	.694	.619
Q_23	التكامل بين الوحدات يؤدي إلى كفاءة أكثر في طريقة صرف مصروفات هذه الوحدات.	3.76	1.773	.692	.613

(1) السؤال رقم 20 عبارة سلبية، لذا فقد تم ترميزها ترميزاً عكسياً قبل حساب الاتساق الداخلي. يوضح الجدول أن كل معاملات الارتباط المبيّنة موجبة، وذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية 0.01، وأنها تراوحت بين 0.186 ، 0.694 والذي انعكس على معاملات الصلاحية حيث تراوحت بين 0.009 ، 0.779 وبذلك يتميز هذا المحور بالاتساق الداخلي بين عباراته.

المحور الخامس: تعظيم الأرباح السنوية لهذه الوحدات عن طريق التكامل فيما بينها

Item-Total Statistics					
		Scale	Scale	Cronbach's	
		Mean if	Variance	Alpha if	
		Item	if Item	Item	
		Deleted	Deleted	Deleted	
			Corrected		
			Item-Total		
			Correlation		
Q_24	التكامل بين الوحدات يؤدي إلى تعظيم الأرباح السنوية الخاصة بهذه الوحدات	7.75	7.117	.478	.849
Q_25	التكامل بين الوحدات يؤدي إلى ضمان استمرارية تحقيق الأرباح السنوية الخاصة بهذه الوحدات.	7.47	7.251	.586	.890
Q_26	التكامل بين الوحدات يؤدي إلى زيادة الإيرادات السنوية الخاصة بهذه الوحدات.	7.42	6.567	.752	.854
Q_27	التكامل بين الوحدات يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الخاصة بهذه الوحدات.	7.46	6.036	.845	.831
Q_28	التكامل بين الوحدات يؤدي إلى تعظيم الفائض السنوي المحقق لكل وحدة.	7.45	6.393	.721	.861

يوضح الجدول أن كل معاملات الارتباط المبيّنة موجبة، وذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية 0.01، وأنها تراوحت بين 0.478 ، 0.845 والذي انعكس على معاملات الصلاحية حيث تراوحت بين 0.831 ، 0.890 وبذلك يتميز هذا المحور بالاتساق الداخلي بين عباراته.

إجراءات البحث

أ- تم الاستعانة بالمنهج الوظيفي التحليلي الذي يمكن من خلاله التطبيق على المجتمع الدراسي وحصر العوامل المختلفة على الظاهرة.

ب- المنهج المستخدم: يعتمد على منهج (الدراسة المقارنة) لدراسة مشكلة الدراسة وهو منهج يستخدم من أجل:

- 1) تطوير وتحسين العمل عن طريق الاستفادة من التجارب المقارنة.
- 2) التعرف على المشاكل القائمة ورصدها ووضع الحلول والوسائل اللازمة لمواجهتها.
- 3) الدراسة النظرية: تعتمد على المراجع والرسائل والكتب والدوريات والتقارير المتعلقة بأثر التكامل بين الوحدات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة.
- 4) تقديم إطار مقترح للاستفادة من الدراسة العملية في تحديد نقاط القوة والتأكيد عليها ونقاط الضعف ومعالجتها عن طريق برنامج كمبيوتر يتم تصميمه عن طريق الباحث ليتم تسجيل جداول الدورات المنعقدة محدد بها أسماء الدورات والمحاضرين ومواعيد انعقاد هذه الدورات وأسماء المعامل المنعقد بها هذه الدورات وأسماء المعامل الفارغة ليتم الاستفادة من الفراغات الموجودة في جداول الدورات ليتم مضاعفة عدد هذه الدورات على مستوى إجمالي الوحدات على أن يكون هذا البرنامج على شبكة داخلية واحدة متاحة لهذه الوحدات المتجاورة جغرافياً وليكن على نطاق الكلية الواحدة وذلك حتى يتم الاستفادة القصوى من الإمكانيات الخاصة بكل وحدة أو مركز تعليمي على أساس التعاون وليس على أساس الجزر المنعزلة كما هو الحال حالياً.

مصادر جمع البيانات:

- اعتمد الباحث على الدراسات السابقة والكتب والرسائل والدوريات.
- اعتمد الباحث على أداتين لجمع البيانات العملية:
1. المقابلات الشخصية: مع المستويات الإدارية المختلفة بالوحدات البيئية.
 2. الاستبيان: وهي استمارات الاستبيان الموجهة إلى مديري ورؤساء هذه الوحدات (مستوى الإدارة العليا) وإلى جميع العاملين بهذه الوحدات (مستوى الإدارة الأدنى). وإلى عينة من الطلاب والخريجين المقدم إليهم الخدمة التعليمية من قبل هذه الوحدات.
 3. الأسلوب الإحصائي: اقتصر اهتمام الباحث على أثر التكامل بين الوحدات البيئية بالجامعة المصرية في تحقيق التنمية المستدامة وقد اشتمل على عدة عوامل منها:
- مستوى التكامل والتنسيق المطبق في هذه الوحدات بجامعة عين شمس.
 - مستوى التكامل والتنسيق المطبق في هذه الوحدات بجامعة القاهرة.
 - اقتصرت الدراسة على أخذ آراء العاملين والطلاب بالوحدات البيئية بكلية تجارة عين شمس وتجارة القاهرة في نقطة زمنية معينة Cross –Sectional Study ولم يتطرق الدراسة إلى فترة زمنية طويلة longitudinal study

نتائج الدراسة

نخلص مما سبق إلى:

(1) اختبار الفرض الأول: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإمكانيات المتاحة للوحدات البيئية وبين تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات.

وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال دراسة علاقات الارتباط والانحدار بين المتغير X7 "الإمكانيات المتاحة للوحدات البيئية، والمتغير M1 "تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات"، وجاءت النتائج كما يلي:
علاقات الارتباط والانحدار لدراسة تأثير الإمكانيات المتاحة للوحدات البيئية على تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات.

أظهرت نتائج الارتباط الخطي وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين الإمكانيات المتاحة للوحدات البيئية وبين تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي 0.69 بمستوى معنوية 0.000 مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية 0.01، أي أن التحسن في جودة الخدمة المقدمة لعملاء مرتبط بالإمكانيات المتاحة للوحدات البيئية.

جدول (1)

- نتائج الارتباط والانحدار لدراسة الإمكانيات المتاحة للوحدات البيئية وبين تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات

المتغير المستقل: X7 الإمكانيات المتاحة للوحدات البيئية المتغير التابع: M1 تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات							
معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	F المحسوبة	مستوى المعنوية	المعاملات	قيمة المعامل	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية
0.690	0.676	152.4	0.000	ثابت الانحدار α	1.575	9.331	0.000
				معامل الانحدار β	0.591	12.347	0.000

القدرة التفسيرية للنموذج

كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 67.6% وذلك من خلال قيمة R² ، أي أن نسبة 67.6% من التغيرات التي تحدث في الإمكانيات المتاحة للوحدات البيئية وتأثيرها على تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات

نخلص من ذلك إلى رفض الفرض الأول وقبول الفرض البديل: هناك علاقة بين الإمكانيات المتاحة للوحدات البيئية وبين تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات

(2) اختبار الفرض الثاني: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكامل بين الوحدات البيئية وبين تحقيق التنمية المستدامة.

وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال دراسة علاقات الارتباط والانحدار بين المتغير X8 "التكامل بين الوحدات البيئية"، والمتغير M2 "تحقيق التنمية المستدامة".

"، وجاءت النتائج كما يلي:

1- علاقات الارتباط والانحدار لدراسة تأثير التكامل بين الوحدات البيئية على تحقيق التنمية المستدامة.

1- بتطبيق أسلوب الارتباط والانحدار لدراسة تأثير التكامل بين الوحدات البيئية على تحقيق التنمية المستدامة.

جاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (2): نتائج الارتباط والانحدار لدراسة تأثير التكامل بين الوحدات البيئية على تحقيق التنمية المستدامة

المتغير المستقل: X8 التكامل بين الوحدات البيئية المتغير التابع: M2 تحقيق التنمية المستدامة.							
مستوى المعنوية	قيمة T المحسوبة	قيمة المعامل	المعاملات	مستوى المعنوية	F المحسوبة	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R
0.000	5.367	0.972	ثابت الانحدار α	0.000	205.2	0.550	0.741
0.000	14.223	0.709	معامل الانحدار β				

يتضح من الجدول ما يلي:

- أظهرت نتائج الارتباط الخطي وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين التكامل بين الوحدات البيئية، وبين تحقيق التنمية المستدامة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي 0.741 بمستوى معنوية 0.000 مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية 0.01، أي أن التكامل بين الوحدات البيئية يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

- بعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$M2 = 0.972 + 0.709 * X8 + \varepsilon$$

حيث:

M2 تحقيق التنمية المستدامة (المتغير التابع)

X8 التكامل بين الوحدات البيئية (المتغير المستقل)

ε الخطأ العشوائي

اختبار معنوية النموذج: أظهرت النتائج معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة F الاستثمار الأجنبي المباشر 205.2 بمستوى معنوية 0.000، مما يعني معنويتها عند مستوى معنوية 0.01.

اختبار معنوية المتغير المستقل: أكدت قيمة T الاستثمار الأجنبي المباشر 14.223 بمستوى معنوية 0.000 معنوية تلك العلاقة، أي وجود تأثير طردي ذي دلالة معنوية للتكامل بين الوحدات البيئية على تحقيق التنمية المستدامة، وتوضح قيمة $\beta = 0.709$ والتي تشير إلى قوة واتجاه التأثير، أي أن تحسن التكامل بين الوحدات البيئية بدرجة واحدة يتبعه تحسن في تحقيق التنمية المستدامة بـ 0.709 درجة.

القدرة التفسيرية للنموذج: كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 55% وذلك من خلال قيمة R²، أي أن نسبة 55% من التغيرات التي تحدث في تحقيق التنمية المستدامة بسبب التكامل بين الوحدات البيئية.

نخلص من ذلك إلى رفض الفرض الثاني وقبول الفرض البديل: "يؤدي التكامل بين الوحدات البيئية إلى تحقيق التنمية المستدامة"

(3) اختبار الفرض الثالث: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكامل بين الوحدات البيئية وبين تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات.

وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال دراسة علاقات الارتباط والانحدار بين المتغير X8 "التكامل بين الوحدات البيئية، والمتغير M1 "تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات"، وجاءت النتائج كما يلي:
علاقات الارتباط والانحدار لدراسة تأثير التكامل بين الوحدات البيئية على تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات

بتطبيق أسلوب الارتباط والانحدار لدراسة تأثير التكامل بين الوحدات البيئية على تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات، جاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:
جدول (3): نتائج الارتباط والانحدار لدراسة تأثير التكامل بين الوحدات البيئية على تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات

المتغير المستقل: X8 التكامل بين الوحدات البيئية المتغير التابع: M1 تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات							
مستوى المعنوية	قيمة T المحسوبة	قيمة المعامل	المعاملات	مستوى المعنوية	F المحسوبة	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R
0.000	27.07	2.738	ثابت الانحدار α	0.000	165.4	0.796	0.704
0.000	12.68	0.371	معامل الانحدار β				

يتضح من الجدول ما يلي:

- أظهرت نتائج الارتباط الخطي وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين التكامل بين الوحدات البيئية، وبين تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي 0.704 بمستوى معنوية 0.000 مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية 0.01، أي أن التحسن في التكامل بين الوحدات البيئية يؤدي إلى تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات.
- بعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$M1 = 2.738 + 0.371 * X8 + \varepsilon$$

حيث:

M1 تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات (المتغير التابع)

X8 التكامل بين الوحدات البيئية (المتغير المستقل)

ε الخطأ العشوائي

اختبار معنوية النموذج: أظهرت النتائج معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة F الاستثمار الأجنبي المباشر 165.4 بمستوى معنوية 0.000، مما يعني معنويتها عند مستوى معنوية 0.01.

اختبار معنوية المتغير المستقل: أكدت قيمة T الاستثمار الأجنبي المباشر 12.68 بمستوى معنوية 0.000 معنوية تلك العلاقة، أي وجود تأثير طردي ذي دلالة معنوية للتكامل بين الوحدات البيئية الإضافية على تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات، وتوضح قيمة $\beta = 0.371$ والتي تشير إلى قوة واتجاه التأثير، أي أن تحسن التكامل بين الوحدات البيئية بدرجة واحدة يتبعه تحسن في تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات بـ 0.371 درجة.

القدرة التفسيرية للنموذج: كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 79.6% وذلك من خلال قيمة R^2 ، أي أن نسبة 79.6% من التغيرات التي تحدث في تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات بسبب التكامل بين الوحدات البيئية

نخلص من ذلك إلى رفض الفرض الثالث وقبول الفرض البديل: "يؤدي التكامل بين الوحدات البيئية إلى تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء هذه الوحدات"

4) اختبار الفرض الرابع: التكامل بين الوحدات البيئية وبين تقليل المصروفات العامة لهذه الوحدات.

وقد إجراء تحليل الانحدار المتعدد Multiple regression لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة (M) التكامل بين الوحدات البيئية (Y) على المتغير التابع (Y) تقليل المصروفات العامة لهذه الوحدات وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (4) نتائج الانحدار Regression

المتغير المستقل X8: التكامل بين الوحدات البيئية المتغير التابع Y: تقليل المصروفات العامة لهذه الوحدات						
المتغيرات المستقلة	قيمة المعامل	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	مستوى المعنوية
ثابت الانحدار	1.666	19.474	0.000	0.729	148.7	0.000
معامل الانحدار	0.153	5.578	0.000			

بعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y = 0.166 + 0.153 * X8 + \varepsilon$$

حيث:

Y: تقليل المصروفات العامة لهذه الوحدات (المتغير التابع)

X8: التكامل بين الوحدات البيئية (المتغير المستقل)

ε : الخطأ العشوائي.

اختبار معنوية النموذج: أظهرت النتائج معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة F الاستثمار الأجنبي المباشر 148.7 بمستوى معنوية 0.000، مما يعني معنويتها عند مستوى معنوية 0.01.

اختبار معنوية المتغيرات المستقلة

- المتغير المستقل X8: التكامل بين الوحدات البيئية: أكدت قيمة T الاستثمار الأجنبي المباشر 5.637 بمستوى معنوية 0.000 مما يدل على معنوية تلك العلاقة، أي وجود تأثير طردي ذي دلالة معنوية لتحقيق التكامل بين الوحدات البيئية على تقليل المصروفات العامة لهذه الوحدات، وتوضح قيمة $\beta = 0.144$ والتي تشير إلى قوة واتجاه التأثير، أي أن التكامل بين الوحدات البيئية بدرجة واحدة يتبعه تقليل المصروفات العامة لهذه الوحدات بـ 0.144 درجة.

القدرة التفسيرية للنموذج: بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 72.9% وذلك من خلال قيمة R^2 ، أي أن نسبة 72.9% من التغيرات التي تحدث في تقليل المصروفات العامة لهذه الوحدات بسبب التكامل بين الوحدات البيئية

نخلص من ذلك إلى رفض الفرض الرابع وقبول الفرض البديل: "يؤدي التكامل بين الوحدات البيئية إلى تقليل المصروفات العامة لهذه الوحدات"

(5) اختبار الفرض الخامس: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكامل بين الوحدات البيئية وبين تعظيم الأرباح السنوية لهذه الوحدات.

وقد إجراء تحليل الانحدار regression لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة (X8 التكامل بين الوحدات البيئية M2 وتعظيم الأرباح السنوية لهذه الوحدات وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (5) نتائج الانحدار Regression

المتغير المستقل X8: التكامل بين الوحدات البيئية المتغير التابع M2 تعظيم الأرباح السنوية لهذه الوحدات						
مستوى المعنوية	F المحسوبة	معامل التحديد R ²	مستوى المعنوية	قيمة T المحسوبة	قيمة المعامل	المتغيرات المستقلة
0.000	148.7	0.843	0.000	19.474	2.441	ثابت الانحدار
			0.000	6.251	0.179	M تحقيق الرقابة على العمالة البيئية

بعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$X8 = 0.244 + 0.179 * M2 + \varepsilon$$

حيث:

Y تحسن سعر السهم في البورصة (المتغير التابع)

M2 تعظيم الأرباح السنوية لهذه الوحدات

ε الخطأ العشوائي.

اختبار معنوية النموذج: أظهرت النتائج معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة F = 148.7 بمستوى معنوية 0.000، مما يعني معنويتها عند مستوى معنوية 0.01.

اختبار معنوية المتغيرات المستقلة

- المتغير المستقل M2 تعظيم الأرباح السنوية لهذه الوحدات: أكدت قيمة T = 6.251 بمستوى معنوية 0.000 مما يدل على معنوية تلك العلاقة، أي وجود تأثير طردي ذي دلالة معنوية لتعظيم الأرباح السنوية لهذه الوحدات وتوضح قيمة $\beta = 0.179$ والتي تشير إلى قوة واتجاه التأثير، أي أن التكامل بين الوحدات البيئية بدرجة واحدة يتبعه تعظيم الأرباح السنوية بـ 0.179 درجة.

القدرة التفسيرية للنموذج: بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 84.3% وذلك من خلال قيمة R²، أي أن نسبة 84.3%

من التغيرات التي تحدث في تعظيم الأرباح السنوية بسبب التكامل بين الوحدات البيئية

نخلص من ذلك إلى رفض قبول الفرض الخامس وقبول الفرض البديل: "التكامل بين الوحدات البيئية إلى تعظيم الأرباح السنوية لهذه الوحدات"

من خلال النتائج السابقة نستطيع أن نضع الإطار المقترح التالي:

لأن رؤية الباحث تتبلور في التكامل بين الوحدات البيئية من جهة واندماج أهداف هذه الوحدات مع أهداف العملية التعليمية بالجامعات المصرية من جهة أخرى. وفي ضوء الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي يتناول هذا الفصل وضع إطار مقترح لأثر التكامل بين الوحدات البيئية بالجامعات المصرية في تحقيق التنمية المستدامة ويتضمن الإطار المقترح الآتي:

أولاً: مبررات الإطار المقترح:

- التعليم الجامعي يقوم بدور فعال في تقدم المجتمعات من خلال إعداد كوادر متخصصة في مجالات متنوعة لمجابهة المنافسة المحلية والعالمية في سوق العمل
- السعي المستمر نحو خطة وألية تساعد على إحداث تطور جاد بالتعليم الجامعي والوحدات البيئية لكي نحسن من مخرجاته (الخريجين) لكي يتم تحقيق التنافس والتميز.
- السعي نحو تعظيم وتعميق الانتماء لدى الطلاب الذين يدرسون بالجامعات المصرية بصفة عامة والوحدات البيئية بصفة خاصة من خلال توفير خدمات تعليمية متميزة تشبع احتياجاتهم فتحقق رضاهم وتعمل انتماؤاتهم.
- تنمية موارد الجامعة المالية وزيادة إيراداتها وتقليل مصروفاتها.

ثانياً: أهداف الإطار المقترح:

- الارتقاء بالقيم الأخلاقية وتنمية الوعي المجتمعي والمؤسسي لدى الطلاب وتنمية مهارات العمل الجماعي وإكساب الطلاب مهارات التعامل مع التقنيات الحديثة في مجال التعليم من خلال استخدام جودة الخدمة التعليمية المقدمة لهم لتنمية الشعور بالمسؤولية وترسيخ الانتماء تجاه الجامعة والحرص على امنها واستقرارها.
- تفعيل دور الجامعة المجتمعي بمفهوم أن الجامعة مؤسسه علميه أيضا وهي مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع لغرض أساسي هو خدمته لكي تشمل كل جانب من جوانب أنشطة الجامعة لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

- تفعيل دور الجامعة في مجال خدمة المجتمع من خلال التعرف على الاحتياجات والمشكلات التي تواجه المجتمع وتلبية احتياجات المجتمع وتقديم الحلول لهذه المشكلات

ثالثاً: محتوى الإطار المقترح: سوف يتضمن الإطار المقترح بعض عناصر المنظومة الجامعية من مدخلات وعمليات ومخرجات حيث يشتمل على المبررات والأهداف والطلبة أو الإدارة الجامعية والكتاب الجامعي والمناهج من المكتبات الجامعية والخدمات الدائمة للعملية التعليمية والتمويل والأنشطة الطلابية بالإضافة إلى مجموعه من المقترحات لتطوير آليات إدارة الجودة في التعليم الجامعي الحكومي والخاص ويمكن وضع ذلك كله في قائمه للإطار المقترح لضوابط الجودة في التعليم الجامعي كالتالي:

فيما يرتبط بمحور الطلاب بالتعليم الجامعي: تحقيق رضا الطلاب وإشباع حاجاتهم التعليمية من خلال:

- تمكينهم من اختيار التخصصات التي تناسب قدراتهم وإمكاناتهم
- اتخاذ إجراءات ملائمة لجذب الطلاب مثل صرف حوافز مادية ومعنوية للمتميزين
- تقييم الطلاب طبقا للنظام يركز على التطبيق والتحليل والابتكار وحل المشكلات وليس بالاعتماد على الحفظ والتلقين
- **فيما يرتبط بمحور المكتبات الجامعية** توفير مكتبة مركزية متطورة للجامعة ومجهزه بأحدث القاعات والأجهزة والتقنيات وتخصيص ميزانية مستقلة مناسبة للمكتبة المركزية والمكتبات الفرعية بالجامعة.
- التدريب المناسب والمستمر للعاملين بالمكتبات لرفع مستواهم وإكسابهم الخبرات
- **فيما يرتبط بمحور التمويل الجامعي** وتنمية موارد الجامعة: تحقيق التوازن المنشود بين أوجه الصرف على متطلبات الإنفاق التعليمي المختلفة وتحقيق العدالة بين الجامعات عند توزيع الموازنات المالية بينها وليكن على أساس عدد الطلاب لكل منها تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

تدخل الدولة في تحديد الرسوم الدراسية في كليات الجامعات الخاصة وتوحيده على مستوى الجامعات ويجب عدم المبالغة فيها.

جعل الجامعات مراكز إنتاج عن طريق تنشيط دور الوحدات ذات الطابع الخاص وتصبح وحدات استثمارية مثل بعض أقسام كلية الزراعة والهندسة والعلوم والطب البشري والبيطري وإدارة الأعمال في الجامعات الحكومية.

توصيات الدراسة

في ضوء العرض السابق للدراسة يوصى الباحث بالآتي:

1. أن تقوم الجامعة بتقديم الخدمات الاستشارية والتعليمية للوحدات البيئية ذات الطابع الخاص بصورة شهرية وبتمويل في حدود الميزانية المخصصة لهذه الوحدات بصورة تتناسب مع أعداد الطلاب الذين تقدم لهم خدماتها.
2. يوصى الباحثون بعمل بحوث مستقبلية من قبل الباحثين في مختلف التخصصات مثل:
 - أ) دراسة أبعاد أخرى للتكامل بين الوحدات البيئية وعلاقتها في تحقيق التنمية المستدامة
 - ب) تطبيق هذه الدراسة في أماكن أخرى للوصول إلى نتائج مختلفة للاستفادة بها في مجالات أخرى.
 - ج) دراسة علاقة أثر التكامل بين الوحدات البيئية ببعض الموضوعات الأخرى مثل الكفاءة المالية / الترشيد في الاستهلاك / تطوير نظم التدريب / تطوير الجهاز الإداري بالدولة / تعظيم إيرادات الدولة / تحسين جودة الخدمة.
 - د) دراسة تأثير التكامل بين الوحدات البيئية على كفاءة وفاعلية إدارة الموارد البشرية.
 - هـ) دراسة حول إدارة الجودة في التعليم الجامعي بأنواعه (الحكومي والخاص والأهلي) من خلال متغيرات جديدة.
3. إنشاء وحدة تنظيمية بكل منظومة بحثية (محلية | مركز بحثي) تختص بتسويق نتائج البحوث والدراسات العلمية التي تجريها الوحدة البحثية بالجامعات المصرية على ألا تزيد مدة إنشاء هذه الوحدات عن سنتين والجهة المنفذة هي الجامعة ذاتها ومن ميزانية الجامعة (تمويل داخلي)
4. ضرورة التعاون بين منظمات البحث العلمي والجهات المستفيدة بحيث تقوم المنظمات البحثية بتوصيل نتائج البحوث والدراسات العلمية إلى هذه الجهات.

المراجع

- السيد، على السيد 2022- علاقة تمويل التعليم الجامعي بدوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة - جامعة طنطا - كلية التربية - دكتوراه
- عبد العزي، انجي ماهر - 2023- تطبيق المحاسبة الخضراء في المؤسسات الحكومية وتأثيرها على معدلات الإدارة البيئية طبقاً لرؤية مصر الاستراتيجية 2030- كلية الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - ماجستير
- عبد القادر، حران - 2012- التكامل العمودي والمزايا التنافسية للمؤسسة الصناعية- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية- رسالة دكتوراه
- أحمد، زينب عبد النبي- 2016- ضمان جودة التعليم المفتوح مدخلاً لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة - مركز تطوير التعليم الجامعي بكلية التربية - جامعة عين شمس
- ضيف الله، صالح خالد - 2012- دور منهجية ستة سيجما في زيادة الإنتاجية - كلية التجارة - جامعة عين شمس - ماجستير

- سليمان، عادل- 2019- نظام مقترح لجامعة مستدامة بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض الجامعات الأجنبية - كلية التربية - جامعة عين شمس
- حافظ، عبد الناصر- 2019 - دور استراتيجية التكامل وأثرها في تحقيق التميز التنظيمي - دراسة تطبيقية في دائرة البحث والتطوير - جامعة بغداد - كلية الإدارة والاقتصاد
- السعود، على بن ابراهيم-2015- مسارات التنسيق والتكامل بين المؤسسات اللغوية في الوطن العربي-مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي
- سليمان، فايز رزق الله حنا-2022- نموذج مقترح لإدارة تحديات التنمية المستدامة في محافظات القاهرة الكبرى - كلية البيئية - جامعة عين شمس - رسالة دكتوراه
- مسعد، حمدي 2015: إطار مقترح لتطوير السياسات الجمركية لتحقيق التنمية المستدامة - مكتبة كلية الدراسات والبحوث البيئية - دكتوراه -
- ملاح، السعيد -2007- مفهوم التكامل الدولي وفقا لنظرية التكامل والاندماج - كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة محمد خيضر-رسالة دكتوراه

Alden and Robert M, Regional Planning -A Comprehensive View, London, 2022

Aravindaraj, P. Rajan Chinna- studying the objects internet- USA-2022Vol.14, Iss. 10, pp.1093-1120.

Archana Yadav, Ajai Prakash-integration between sustainability and administrative educational institute-India- 2023, Vol. 30 Issue 3

Areaj Khairy- some methods and techniques in managing lands for its sustainability and profits-urban communities “the journal for quality and participation Cincinnati: 2022 Vol.23. Iss.4, fall, pp: 32-36.

Bende-Nabende, Globalization, FDI, regional integration and sustainable development. Farnham. Ashgate, 2002

Jarle Trondal-. Five Kinds of Concepts for Sustainable Development, Tufts University, Med fed, 2023.

Gupta, and Asher, M., Environment and the Developing world, Wiley, New York, 2019.

Hop, D. and Nixon, J, Environmental Assessment in Practice, Routledge, London, 2017

Kaiser, E., Godschalk, D. and Chapin, F. Urban Land Use Planning. Illinois-University press, Chicago, 2020.

Kozlowski, J. and Hill, G. Towards Planning for Sustainable Development - A guide for the ultimate environmental told (UIT) method, Ashgat publications, Sydney, 2021.

Schly, S. and Ir, Joe, The Sustainability Challenge, Pegasus Communications, Inc, Cambridge 2022 p 221.

تم الإصدار عام 2007 وتم الاطلاع في 2022/10/12 <http://eul.edu.eg/Proquest>

تم الإصدار 1997/5 وتم الاطلاع في 2021/9/13 www.sciencedirect.com

تم الإصدار 1997/5 وتم الاطلاع في 2021/9/13 www.elsavir.com/locate/technovation

تم الإصدار في 2016/1 وتم الاطلاع في 2024/5 www.ekb.com

A SUGGESTED FRAMEWORK FOR THE IMPACT OF INTEGRATION BETWEEN THE ENVIRONMENTAL UNITS AT EGYPTIAN UNIVERSITIES TO ACHIEVE THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT

Mohamed Yosef ⁽¹⁾; Sayed E; Khouly ⁽²⁾; Wael Fawzy ⁽²⁾

- 1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University
2) Faculty of Commerce, Ain Shams University

ABSTRACT

The study aimed to review Egypt's Vision 2030, the National Climate Change Strategy 2050, the United Nations Sustainable Development Convention and its seventeen goals, as the world today is experiencing many changes in many environmental, social, economic and cultural fields, and universities are not immune from these global changes. International reports on sustainable development confirm that there are There is international recognition of the role that universities can play in achieving sustainable development, especially in light of the increasing pressures on natural resources on the one hand and population growth on the other hand. Therefore, some type of integration must be carried out between Egyptian universities and their various environmental units in order to achieve sustainable development. Universities must take it upon themselves to implement the requirements of sustainable development on campus in order to be able to keep pace with environmental, social and economic challenges. The study aims to: take advantage of the capabilities available to environmental units in order to achieve integration among them in order to achieve sustainable development. The study recommends that the university support environmental units of a special nature because of their important role in providing advisory, educational and commercial services to various sectors in the country; And increasing the cognitive capabilities and skills of senior leaders and workers in environmental units of a special nature at the university. And developing the efficiency of the services provided through integration between environmental units and considering it part of the strategy for developing these units, i.e. part of their identity and administrative philosophy.

Keywords: Integration - sustainable development - environmental units